أركـان للدراسات والأبحاث والنشر
Arkan for Studies Research and Publishing

السُّلطة والأقليات القومية
الأكراد والسُّلطة السياسية التركية نموذجًا

إعداد
إسراء هاشم سلوى أحمد

تمهيد:

تشغل قضية الأقليَّات في العالم حيزًا لا يستهان به، خاصة وإن كان لها دور مؤثر داخليًّا أو إقليميًّا أو عالميًّا. وقد احتلت القضية الكردية في منطقة الشرق الأوسط مكانة كبيرة؛ حيث إن لها جذورًا تاريخية تتمثل في حق الشعب الكردي في العيش في وطنه آمنًا بصفته قومية متميزة الملامح والخصائص واللغة، إلا أنها تعد أيضًا قضية سياسية ذات أبعادٍ إقليمية داخل أكثر من دولة. فالأكراد هم أكبر أقلية تفتقر لدولة في العالم، وينتشرون في عدة دول، ومنذ فترة التسعينيات فرضت قضية الأكراد تغييرات على البنية السياسية في الشرق الأوسط خاصة بعد ظهور حزب العمال الكردستاني على الساحة وحصول أكراد العراق على حكم ذاتي خاص بهم[1].

المشكلة الكردية – التركية تمتد بجذورها إلى نهايات الدولة العثمانية عام ١٨٨٠، وتعد الأطول من نوعها ليس في الشرق الأوسط وحسب بل في العالم كله. وخلال مراحل معينة عاش أكراد تركيا فترة مظلمة وقاتمة قوامها القمع والترهيب والصهر والإنكار والتذويب العرقي في بوتقة القومية التركية، وصلت بالكرد إلى التنكر لأصلهم ولغتهم وثقافتهم وهويتهم القومية.

لقد عانى الأكراد في تركيا من انتقاص حقوقهم مواطنينَ أصليينَ في الجمهورية التركية منذ تأسيسها عام ١٩٢٣، حيث تمخض ذلك عن مفهوم الأمن الذي بلورته الجمهورية التركية بعد تأسيسها على يد أتاتورك، الذي يتمسك به طيف كبير من السياسيين الأتراك إلى اليوم. ومفهوم الأمن هذا يتركز على تعظيم الشخصية التركية وحماية أمن تركيا القومي وأرضها وهويتها. يبدو المفهوم عاديًّا، إلَّا أن البعض يعتبره شوفينيًّا في بعض الأحيان؛ لأن تحت ظله لا هوية إلا الهوية التركية ولا لغة إلا اللغة التركية. وهذا ينحي الأعراق الأخرى بمن فيهم الأكراد، وبذلك يفرض هذا المفهوم شكلًا معينًا على السياسة التركية تجاه الأكراد.

بالإضافة إلى الطابع التاريخي والعرقي والجغرافي لمشكلة الأكراد وتعامل السياسة التركية معها على اعتبار أنها تشكل تهديدًا للأمن القومي والهوية التركية، فمشكلة الأكراد أيضًا تخضع للعديد من المتغيرات الإقليمية والمصالح الدولية، خاصة أن الدول محل تَوَزُّع الأكراد هي دول مهمة في المنطقة، ولكل منها شخصيتها وحساسيتها إزاء جيرانها وبالنسبة إلى أجندات الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا. ولقد ظهر هذا واضحًا بعد الربيع العربي وكيفية تَعَقُّد مشكلة الأكراد بسبب الوضع الجديد الذي رسمته الأزمة السورية، وظهور تنظيم الدولة (داعش). هذه المتغيرات الجديدة أحدثت تجديدًا وتحويرًا في مصالح

1 Todorova, Antonia. "Turkish Security Discourses and Policies: The Kurdish Question". *Information & Security: An International Journal,* vol. 33, no.2, 2015,.311 .p

ومواقف أغلب أطراف الأزمة، وشكلت ضغطًا على الطرفين الرئيسين في المشكلة وهما: الحكومة التركية، والأكراد ممثلين بحزب العمال الكردستاني.

تركز الدراسة على سياسات حزب العدالة والتنمية تجاه الأكراد. ومن هنا تنتهج الدراسة نظرية الواقعية في طرح القضية الكردية تحت حكم حزب العدالة والتنمية. فالواقعية هي المفتاح الرئيس لفهم التفاعلات الإقليمية والعلاقات بين الدول المختلفة محل اهتمام الدراسة، وأيضا لفهم مصالح ومواقف كل دولة منهم. كما تستعين الدراسة بالنظرية البنائية نظرًا لأهمية البعد التاريخي وأثر الهوية والثقافة، وسعيًا لفهم دوافع الأطراف غير الدوليين والمؤسسات المشتركين في القضية.

وتحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيس: كيف تطورت العلاقة بين الأقليات الكردية والسلطة السياسية في تركيا؟، ويتفرع عنهُ الأسئلة الآتية: كيف تطورت القضية الكردية في تركيا؟، ما أهم محطات العلاقة بين تركيا والأكراد؟، ما السياسات التي اتبعها حزب العدالة والتنمية تجاه الأكراد؟، ما مواقف ومصالح الأطراف المختلفة -وطنيًّا وإقليميًّا- التي تؤثر على المشكلة الكردية في تركيا؟، ما أثر العوامل الخارجية على المشكلة الكردية؟، ما الأثر الذي تفرضه المشكلة الكردية على المشهد الإقليمي؟

وفي سبيل الإجابة على هذه الأسئلة قُسِّمت الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسة:

أولًا: المشكلة الكردية من حيث فلسفتها وأصلها وأسباب اتخاذها موضعًا هامًّا ومحوريًّا في السياسة التركية، ويُعِّرف بالأكراد وقضيتهم.

ثانيًا: تطور القضية الكردية في التاريخ التركي المعاصر، وكيف استجابت السلطة السياسة لمقتضيات المسألة الكردية في العقود الأخيرة التي تضمنت وجود حزب العدالة والتنمية سلطةً حاكمةً.

ثالثًا: السياسات التي تبناها حزب العدالة والتنمية إزاء القضية الكردية منذ قدومه للسلطة في بداية الألفيات وحتى الآن. وسيتبع الطرح شكل تحليل السياسات العامة لحكومة العدالة والتنمية داخليًّا وخارجيًّا، مراعيًا المتغيرات التركية والإقليمية.

أولًا: تطور القضية الكردية:

- أصل الأكراد وتوزيعهم جعرافيًا:

بما أننا بصدد دراسة علاقة سياسات الحزب الحاكم تجاه الأقليات؛ تجدر الإشارة أولًا إلى نظرية القومية. فنظريًّا وجود أقلية في دولة ما يعتبر أمرًا خارجًا عن روحها القومية وأحيانا يعتبر تهديدًا أو مبعثًا للقلاقل. والقومية فكرة قديمة حديثة؛ إذ إن الحضارات القديمة امتلكت شعورًا قوميًّا، وهذا المفهوم اتخذ صورًا متعددة مثل: الولاء للحاكم، أو التعلق بالأرض، أو الشعور الجماعي بالسمو على الأقوام الأخرى، أو الاعتقاد بديانة واحدة، أو مذهب معين ضمن هذه الديانة. ويمكن اعتبار ما سبق هو بداية تبلور مفهوم القومية.

ثمة تعريفات ونظريات عدة لمفهوم القومية، أبرزها ثلاث نظريات:

١) القومية على أساس وحدة اللغة: وتسمى "النظرية الألمانية" بسبب المفكرين الألمان الذين كانوا أول من أشار إليها. ويستند أنصار الوحدة اللغوية إلى مثل الوحدة الألمانية والإيطالية واستقلال بولونيا. وفي المقابل لعبت اللغة دورًا أساسيًّا في انهيار الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية؛ فانفصلت عن الأولى كل الشعوب التي لا تتكلم التركية وعن الثانية كل الشعوب التي لا تتكلم الألمانية.

٢) القومية على أساس وحدة الإرادة (مشيئة العيش المشترك): أول من دعا إليها إرنست رينان في محاضرته الشهيرة في السوربون عام ١٨٨٢ بعنوان: "ما الأمة؟". تقول النظرية إن الأساس في تكوين الأمة هو رغبة ومشيئة الشعوب في العيش المشترك، بجانب التراث والتاريخ.

٣) وأخيرًا القومية على أساس وحدة الحياة الاقتصادية. والماركسية تقف على رأس هذا التوجه. وترى هذه النظرية أن المصالح الاقتصادية والتماسك الاقتصادي أقوى الأسس في وحدة الأمة[٢].

وبالاعتماد على نظرية إرنست رينان؛ فالقومية هي حركة اجتماعية سياسية نشأت مع مفهوم الأمة في عصر الثورات (الثورة الصناعية، الثورة البرجوازية، والثورة الليبرالية) في أواخر القرن الثامن عشر. وتعتبر العناصر الأساسية في تكوين القومية هي وحدة اللغة ووحدة التاريخ، وما ينتج عن ذلك من مشاركة في المشاعر والمنازعات، وفي الآلام والآمال.

وتعتبر القومية من أهم مصادر الصراعات السياسية؛ ذلك أن الحساسيات الناتجة عن الاختلاف في الكيانات والمصالح القومية قد خلق شعورًا لدى كل دولة بأنها المسئولة أساسًا عن الدفاع عن كيانها ومصالحها في وجه التحديات القومية المناوئة. وقد أدى نمو القومية وانتشارها إلى انبثاق العديد من الحركات القومية النامية. ويُعرف إسماعيل صبري مقلد القومية بأنها الميل أو الشعور بالانتماء إلى جماعة حضارية معينة، كما تمثل رغبة في التجمع والترابط لتحقيق غايات وأهداف مشتركة في ظل إحساس عام بوحدة المصير.

وقد استعرض مقلد مشكلات تنجم عن القومية، من بينها مشكلة الأقليات. ويشير إلى الأقلية القومية بأنها ذلك الجزء من سكان الدولة الذين ينتسبون إلى أصل قومي يختلف عن الأصل القومي الذي ينحدر منه أغلبية السكان في الدولة. أما عن كيفية حل تلك المشكلة فالدول تلجأ لسياسات متفاوتة خاصة في حالة قوة شعور الأقلية بكيانها الثقافي مما يُصَعِّب دمجها مع بقية الشعب. ومن ضمن الحلول التي شهدها القرن العشرين: السماح للأقلية بالانفصال، أو تلبية مطالبها مقابل التنازل عن فكرة الانفصال، أو التعامل العنيف الذي قد يصل إلى التصفية الجسدية[٣].

---

2 "What is a Nation?". *FacingHistory*, https://bit.ly/3fOgpWp , Accessed on: June 4, 2021.

٣ إسماعيل صبري مقلد: **العلاقات السياسية الدولية**، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الرابعة، ١٩٩١، الفصل الرابع، ص ٩٧: ١٠٩.

الإشارة إلى القومية كنظرية لا يكفي لفهم فلسفة مشكلة الأكراد، ومن هنا يجدر بنا التعرف على العلاقة التي تربط بين القومية والدين باعتبارهما فلسفات لقيام الدول. وبالرجوع إلى تاريخ ظهور القومية في عالم السياسة نجد أن القومية قد أعلنت نشأة الدول بصورتها الحالية المبنية على مبدأ القومية العرقية، وقد أعلنت معاهدة ويستفاليا هذه النشأة. ولكن قبل ذلك كان أساس نشأة الدول مختلفًا؛ فقد كانت أوروبا مقسمة إلى ممالك صغيرة، وذلك التقسيم يعتمد على السيطرة العسكرية والدين الذي يتبعه الملوك. في ذلك الوقت كان المبدأ السائد هو "الشعوب على دين ملوكها". كما حظيت الكنيسة بمكانة تتعدى سلطة الملك، وفي ذلك علامة واضحة على دور الدين في تشكيل الوحدات السياسية. ومع ظهور العلمانية في فرنسا وبروز الفكر الفلسفي العلماني باتت القومية بديلًا ماديًّا عن الأساس الروحي للوحدات السياسية، وهو الدين أو الانتماء لدين الملك وسلطته[٤].

فالقومية في روحها تقسم الشعوب على أساس أعراقهم، أما الأديان فلا تفرق بناء على أصل عرقي. ومن هنا نَحَّت القومية الدين عن دائرة التقديس ونَصَّبَت الدولة بدلًا منه، لتصبح الدولة هي المكون الأعلى قيمة عند الإنسان. وتنقسم الشعوب بناء على أعراقها وأصولها لا على أساس دينها. بل وأصبح العمل السياسي وتأسيس الدول بناء على الدين أمرًا مرفوضًا في عالم السياسة. هذا التعارض الجوهري بين الدين والقومية يجب أن يكون حاضرًا لفهم منبع مشكلة الأقليات. ففكرة أن الأقلية تمثل عامل ضعف وخطر على أمن الدولة لم تكن موجودة من قبل، لكن بوجود القومية تصبح الأقليات مشكلة أساسية تؤثر مباشرة في أصل تأسيس الدولة وهو العرق.

فهم هذه الفلسفة يعين أيضًا على فهم الفارق بين الأحزاب ذات الأيديولوجيا الإسلامية والأحزاب القومية في التعامل مع مشكلة كمشكلة الأكراد. فالمسألة الكردية ظهرت بصورة أكثر وضوحًا واتخذت بعدًا عسكريًّا وإقصائيًّا، واعتُبِرَتْ تهديدًا أكبر مع وصول أتاتورك للساحة التركية وإعلان نهاية حكم الدولة العثمانية وتأسيس الجمهورية التركية الحديثة. وحديثة هنا أي أنها دولة قومية تعتمد على التقسيم القومي لا الديني. وهذا يبرر أيضًا تعامل أتاتورك وزملائه في الفكر العلماني مع الأكراد بشكل أكثر عنفًا لم يحدث في فترة الحكم العثماني الذي لم تكن كلمة أقلية عرقية موجودة في قاموسه من الأساس.

وتتفق العديد إن لم نقل أغلب الدراسات سواء التاريخية أو اللغوية وحتى الأنثروبولوجية، على أن الأكراد يشكلون قومية لها خصائصها التي تميزها عن غيرها من القوميات الأخرى، سواء من ناحية الأصول العرقية أو من ناحية الدين واللغة، وحتى من جانبها التاريخي. ومع ذلك فإن دراسة الشئون الكردية تعد من الدراسات الصعبة، إذ يسودها أحيانًا نوع من الغموض، وفي الكثير من الأحيان التضارب في الآراء والاتجاهات. إلا أنه يوجد إطار عام حول موضوع المجموعة الكردية، نحاول توضيحه سواء من جانب التعريف بهم من ناحية الأصل واللغة والدين والتاريخ، أو من جانب تعدادهم وتوزيعهم الجغرافي.

---

٤ محمد طه بدوي وآخرون: **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، الإسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، الفصل الأول، ص ١٥: ٦٠.

يعد الأكراد كبرى الأقليَّات في العالم. أما عن أصلهم فقد اختلف الباحثون والمهتمون بالشأن الكردي حول الأصل العرقي للأكراد؛ فالمستشرق الروسي فلاديمير مينورسكي ينسبهم إلى العرق الآري، ولاحقًا ادعى أنهم من أحفاد الميديين وهم قبائل كانت توجد بجانب القبائل الفارسية. ويرى آخرون أن أصلهم من أصل الأرمن نفسه. وأقوال أخرى تنسب الأكراد إلى الكوتيين الذين عاشوا في مرتفعات زاجروس. ويعتقد سيدني سميث أن الأكراد هم من الأقوام الهندو أوروبية ووفدوا إلى موطنهم الحالي بعد عام ٦٥٠ قبل الميلاد[٥].

ويعتبر الأكراد أحد أقدم شعوب منطقة الشرق الأوسط، إذ شاركوا في صياغة تاريخ هذه المنطقة، وساهموا بثقافتهم مساهمة كبيرة في المسار السياسي والثقافي والاجتماعي لشعوب الدول التي يوجدون فيها وكافة دول الجوار. ويُعْرَفُ الكرد بأنهم رابع شعب من شعوب الشرق الأوسط عدديًّا بعد العرب والفرس والأتراك. وهم جماعة قومية وَحَّدَتْهَا عوامل الجغرافيا والعرق والدين، ومزقها التاريخ والمصالح الدولية لتتوزع على خمس دول هي: تركيا والعراق وإيران وسوريا وأرمينيا. وهذا الوجود يعد قضية كبري في كل من تركيا والعراق وإيران، والي حد ما في سوريا؛ نتيجة عجز هذه الدول عن إيجاد آلية سياسية واقتصادية وثقافية مناسبة لاستيعاب الكرد، فتحولت هذه القضية إلى صراع مسلح تعاني منه هذه الدول. ولقد تفاوتت أساليب التعامل مع الكرد بين إنكار تام للتمايز القومي كما هو الحال في تركيا وإيران، وبين اعتراف ونوع من الحكم الذاتي كما هو الحال في العراق.

تُعْرَفُ الأراضي التي يشكل الأكراد غالبية سكانها بـ"كردستان"، وتقع في الجزء الغربي من قارة آسيا، وهي محاطة بموانع طبيعية من السلاسل الجبلية الشاهقة التي تحيط بها من كل الجهات ما عدا الجنوب الغربي. كما تمتد من بحيرة أرومية في الشمال الشرقي إلى ملاطيه في الجنوب الغربي بطول حوالي ٩٠٠ كيلومتر وعرض حوالي ٢٠٠ كيلومتر.

وأهم أنشطة الأكراد الرعي والزراعة؛ فأغلب مساحة الإقليم صالحة للرعي، والإقليم غني بالثروة الحيوانية. وبصفة عامة فإن أصلح المناطق للزراعة تقع في الجنوب والجنوب الشرقي. وتعتمد الزراعة على مياه الأنهار. وقد ساعدت الطبيعة الجغرافية الجبلية للإقليم في التصدي للغزاة، كما أن إقليم كردستان غني بالثروة المعدنية والمناجم، خاصة في ديار بكر وماردين. كما يوجد في منطقة ارغني منجم نحاس شهير. كما يوجد بالإقليم الفحم الحجري، ومناجم للرصاص والحديد وكذلك الذهب، وآبار المياه المعدنية الباردة والساخنة. ورغم غنى الإقليم بالكثير من الموارد الطبيعية فإنه يعاني من تأخر الصناعة وسوء الأحوال الاقتصادية بسبب الوضع السياسي[٦].

---

٥ أحمد وهبان: **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**، الإسكندرية، كتب عربية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٤، الفصل الرابع، ص ٣٦٧.

٦ أحمد تاج الدين: **الأكراد تاريخ شعب وقضية وطن**، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، الباب الأول، ص ١١: ٥٠.

وفقًا لجغرافية الإقليم، تقع مناطق كردستان ضمن حزام جغرافي يتوزع على عدة دول هي: العراق وإيران وتركيا، وسوريا، وأذربيجان، وأرمينيا. وكردستان مجزأة سياسيًّا في الوقت الحالي إلى أربعة أقسام تتبع أربع دول، كردستان التابعة لتركيا (كردستان الشمال)، وهناك كردستان العراقية (كردستان الجنوبية)، ثم كردستان التابعة لإيران (كردستان الشرقية)، وأخيرًا كردستان الغربية التابعة لسوريا. وكردستان هو الاسم المفضل للأكراد لأنه يحرك آمالهم وطموحاتهم القومية، ويجعلهم يشعرون دائمًا بأن لهم وطنًا قوميًّا خالصًا، وأن لهذا الوطن ملامحه الجغرافية المتميزة وله حدوده المعلومة.

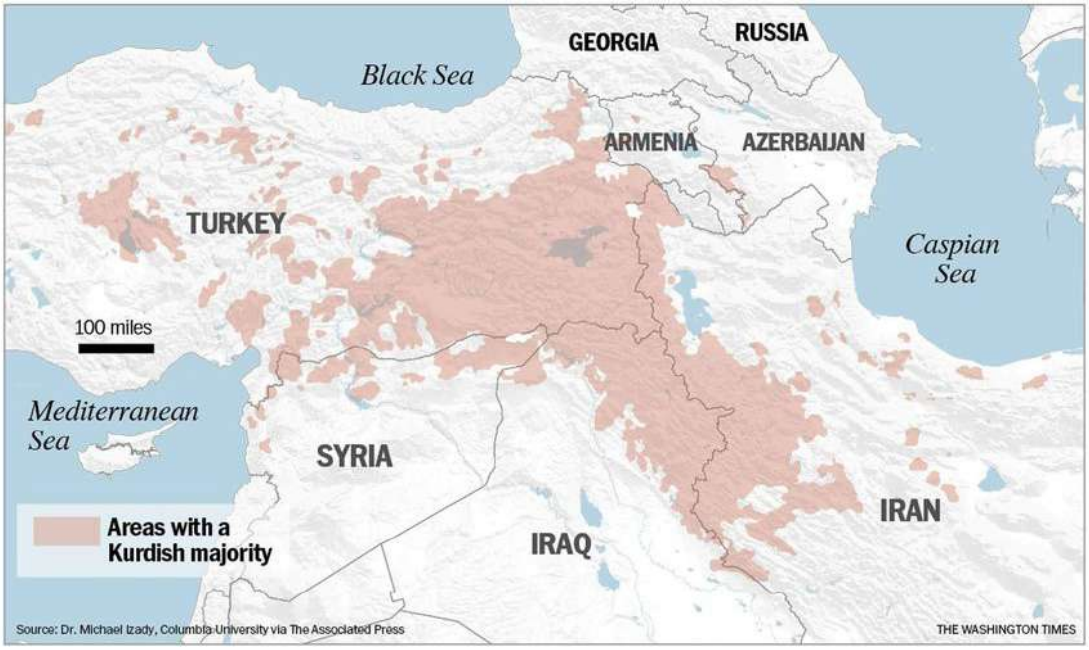

خريطة رقم (١): مناطق تركز الأكراد[٧]

في عام ٢٠١٤ قدرت المفوضية الأوروبية عدد الأكراد في تركيا بـ١٤ مليونًا إلى ١٨ مليونًا. وبعض الإحصائيات تشير إلى أنه إذا استمر معدل المواليد للأكراد بالوتيرة نفسها فإنهم سيشكلون أغلبية السكان بحلول عام ٢٠٥٠. أما في إيران فعددهم التقريبي ١٠ ملايين أي ما يعادل ١٢,٥٪ من السكان. وفي كردستان العراق توجد إحصائيات أدق من مثيلاتها، ويقدر عدد الأكراد بـ ٥,٤ ملايين في ٣ محافظات عراقية هي أربيل ودهوك والسليمانية، و٣ ملايين كردي خارج حدود إقليم كردستان ذي الحكم الفيدرالي. وبذلك يشكل الأكراد ٢٦,٥٪ من إجمالي سكان العراق.

في سوريا سببت الحرب تشوهًا في التوازن الديموغرافي بأماكن تركز الأكراد، ويُقَدَّرُ الأكراد السوريون في تلك المناطق كعفرين وكوباني بـ٢,٥ مليون. أما بعيدًا عن أماكن تركزهم يصل العدد إلى مليون كردي

7 Smith, Lee. " Deciphering confusion about the Kurds". *The Washington Times,* https://bit.ly/3mr0OPE, Accessed on 8 November 2020.

يوجدون غالبًا في حلب ودمشق. وإجمالًا يمكن تقدير عدد الأكراد في سوريا بـ٣ إلى ٣,٥ ملايين، أي ما يمثل ١٥٪ من عدد السكان. ويصل عدد الأكراد في الخارج الأوروبي إلى مليون ونصف المليون كردي. وبذلك يكون عدد الأكراد إجمالا في العالم ٣٦ إلى ٤٥ مليون كردي كما يوضح الجدول (١):

الدولة	الأعداد على أقل تقدير (بالمليون)	على أعلى تقدير (بالمليون)
تركيا	١٥	٢٠
إيران	١٠	١٢
العراق	٨	٨,٥
سوريا	٣	٣,٦
في أوروبا	١,٢	١,٥
دول الاتحاد السوفيتي السابق	٠,٤	٠,٥
الإجمالي	٣٦,٤	٤٥,٦

جدول رقم (١): تعداد الأكراد[٨]

أما عن الدين فالإسلام هو الدين الأساسي للأكراد بعد أن تحولوا إليه من الزرادشتية. ولقد ساهم الإسلام كثيرًا في تأليف وتطوير عقيدة وشكل المجتمع الكردي. التصوف أيضًا منتشر بين كثير من الأكراد. وتوجد جمعيات التصوف في المناطق الكردية بكثافة. كما أن بعض الأكراد ينتسبون إلى المذهب الشيعي. وإلى جانب الإسلام توجد عقائد أخرى مثل المسيحية واليزيدية.

ويتحدث الأكراد لغة خاصة بهم هي اللغة الكردية. وقد اختلف العلماء والمؤرخون حول أصل اللغة الكردية؛ فالبعض ينسبها إلى اللغة الفارسية، وآخرون يعتبرونها ذات أصول أخرى. وتتضمن اللغة الكردية العديد من اللهجات[٩]. وقد واجهت اللغة تضييقًا بشكل ممنهج من قبل الحكومات التركية.

8 *Institut Kurde de Paris*, "The Kurdish Population", shorturl.at/iwxV2, 17 Jan 2017, Accessed on 8 November 2020.

٩ أحمد تاج الدين: الأكراد تاريخ شعب وقضية وطن، مرجع سابق، الباب الأول، ص ٥٧.

• المشكلة الكردية:

لقد شغلت مشكلة الأكراد سواء على المستوى الإقليمي (إيران – تركيا – سوريا – العراق) أو العالمي (الاتحاد الأوروبي – روسيا – الولايات المتحدة) حيزًا كبيرًا في السياسة التركية، وذلك عائد لأسباب عدة؛ فالجزء الأكبر من كردستان (حوالي ١٩٤ ألف متر مربع، ٤٣٪ من مساحة كردستان) يقع في تركيا، ويوجد فيها أغلبية كردية. وتركيا دولة متنوعة يوجد بها مجموعات عرقية ودينية مثل الأكراد والعلويين والشركس والأرمن واليهود وغيرهم، بجانب الأغلبية التركية بالطبع.

إضافة إلى ذلك فمشكلة الأكراد في تركيا ليست مشكلة متعلقة بوضع حديث أو حالة معينة، وإنما هي مشكلة أصيلة عمرها من عمر تركيا نفسها. كما أن المسألة الكردية تجمع عوامل كثيرة كلها ذات تأثير قوي على السياسة التركية، مثل اختلاف الكرد العرقي وتوزعهم على عدة دول، ونشاطهم العسكري وتحالفاتهم الإقليمية التي عادة ما تتعارض مع سياسة الدولة التركية، خاصة في العقد الأخير بعد أن صارت الأزمة السورية عنصرًا مؤثرًا في القضية. وبشكل عام فإن المشكلة الكردية لطالما كانت عامل تأثير قوي على السياسة الخارجية والوضع الداخلي ومصدر قلق لحكومات تركيا المتعاقبة، ويمكن إجمال مدى ذلك التأثير في وصف الدكتور عقيل محفوض للمشكلة الكردية بأنها "كعب أخيل" السياسة التركية.

لقد بدأت المشكلة الكردية تظهر في نهايات الدولة العثمانية، ولكنها اتخذت شكلًا متبلورًا مع تأسيس الجمهورية على يد أتاتورك الذي ألغى الأسس الدينية والروحية للدولة وأحل محلها النمط الأوروبي العلماني. وقد تبنت الجمهورية التركية نمطًا قمعيًّا يهدف إلى تذويب الأقليات. وعلى مدار حكومات عدة أنكر النظام السياسي وجود الأقليات وحرمها من حقوقها الثقافية، وأقصاها سياسيًّا. ويُسْتَثْنَى من ذلك ثلاث أقليات هي: اليونان والأرمن واليهود، وذلك بمقتضى معاهدة لوزان (١٩٢٣).

ويعتقد الكثيرون أن سبب الاعتراف بها أنها أقليات دينية وليست عرقية، كما أنها أقليات منفصلة عن التاريخ التركي. أما بالنسبة للأكراد فالدولة لا تقبل فكرة وجود أقلية عرقية مسلمة جنبًا إلى جنب مع الأغلبية المسلمة أيضًا، كما أن الأكراد اشتركوا مع الأتراك في حقبة طويلة من التاريخ خلال فترة الحكم العثماني. وعمومًا فقد قَصَرت الدولة مفهوم المواطنة على العرق التركي وتوقعت من كل المواطنين أن يتخلوا عن خلفياتهم العرقية وأن يندمجوا مع العرق التركي، حتى إن التعليم الرسمي يركز على العرق الواحد والهوية الواحدة، وغالبًا ما تصدت الدولة لمشاكل الأقليات بالعنف والإنكار والحرمان من الحقوق، لدرجة أن لفظ اسم "الأكراد" استغرق ردحًا من الزمن ليظهر على الساحة السياسية التركية.

وفي تاريخ تركيا الحديث اتسمت سياسات الدولة بالتقييد تجاه الأكراد على الصعيد الاقتصادي والسياسي والمدني والاجتماعي والثقافي، مما أدى إلى تدهور الجزء الجنوبي الشرقي مكان تمركز الأكراد. وقد تمخض الصراع بين النظام التركي وحزب العمال الكردستاني عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان

ارتكبتها الحكومات التركية، منها الإعدامات خارج نطاق القانون والاختفاء القسري والتعذيب وهدم الممتلكات[١٠].

وقد تطورت العلاقة بين تركيا والأكراد حتى هُجِّرَ الأكراد من مناطق تجمعهم بشكل شرعي في ١٩٣٢. وشجعت تركيا الأتراك على الاستقرار في كردستان. ومن هنا اسْتُوْعِبَت الأقلية الكردية داخل الدولة، وبذلك يظهر استمرار قمع المقاومة الكردية لتندمج في نسيج الشعب التركي، وهو ما يعتبر شكلًا من أشكال الهندسة الديموغرافية. ووُضِعَتْ كردستان تحت الأحكام العرفية حتى ١٩٤٦، وأصبحت معظم مناطق كردستان مناطق عسكرية بحجة قربها من الحدود السوفيتية، وذلك حتى تتمكن تركيا من ترحيل الشعب الكردي عن المنطقة.

وفي عام ١٩٥٠ أُجْرِيَت انتخابات حرة في تركيا، وأصبح هناك مناخ ديمقراطي. وشُيِّدَت المدارس والمستشفيات في المناطق الكردية. كما انْتُخِبَ الأكراد في البرلمان. وجاء انقلاب ١٩٦٠ بحرية التعبير في الصحافة والجمعيات، وعَبَّر الأكراد عن معارضتهم وباللغة الكردية، ولكن مع ذلك تعرضوا للسجن ومُنِعُوا من تكوين حزب كردي حتى عام ١٩٦٤. وفي عام ١٩٦٥ تشكل الحزب الديمقراطي الكردستاني. ووقف حزب العمال التركي وراء القضية الكردية وأسس فروعًا له في كردستان. ثم حدث الانقلاب العسكري في ١٩٧١ واعتُقِلَ الآلاف من الأكراد وعُذِّبُوا، وحدث في أثناء ذلك حالات قتل. واستمر ذلك لمدة عشرة أعوام حتى أتى عام ١٩٧٩ ذروة المواجهات والأحكام العرفية في المناطق الكردية.

في السبعينيات ظهر حزب العمال الكردستاني المعروف في الأدبيات السياسية باسم KKP باعتباره تيارًا أيديولوجيًّا ذا طابع ماركسي. وفي تلك الفترة كان نشطًا في الجامعات والمنتديات. أما في عام ١٩٧٤ فقد تنامت حركته وآمن الحزب أن حل المشكلة الكردية يكمن في تطبيق المبادئ الماركسية. ويعتبر عام ١٩٨٠ البداية الحقيقية لنشاط الحزب حين نجح في نشر أفكاره واستقطب الكثيرين من فئات مختلفة. ومع تصاعد حدة الخلاف بين الحزب والنظام السياسي انسحب الحزب إلى خارج تركيا واعتنق سياسة أسماها "الانفتاح على الخارج"، حيث اعتبر المقاومة من الداخل التركي مستحيلة. وبدأ بتسريب قيادات الحزب إلى بلدان الشرق الأوسط وأوروبا ليكملوا نشاطهم من أماكن أكثر أمنًا.

وقد كان عام ١٩٨٤ عامًا محوريًّا في تطور الحركة الكردية، حين أعلن الحزبُ الكفاحَ المسلحَ، وتبنى طريقة حرب العصابات وتجنب الحرب الجبهوية؛ نظرًا لتناسب إستراتيجية حرب العصابات مع أسلوب مقاتليه وتناسبها أيضًا مع الطبيعة الجبلية للمناطق الكردية. ويعتبر حزب العمال الكردستاني نفسه الممثلَ الأولَ للأكراد. ورغم تبنيه النهج العسكري واستهدافه الجيش التركي بشكل مباشر، فإنه لم يستهدف المدنيين ولم ينقل الحرب إلى المناطق ذات الأغلبية التركية. وقد صرح رئيس الحزب ومؤسسه عبد الله

10 **Human Rights Watch**: "Protesting as a Terrorist Offense: The Arbitrary Use of Terrorism Laws to prosecute and Incarcerate Demonstrators in Turkey", https://bit.ly/3eG0NCo, November 2010, Accessed on 1 November 2020.

أوجلان مرارًا عن استعدادهم لإلقاء السلاح وتفضيلهم الحل السلمي. لكن صفة الإرهاب ظلت تلاحق الحزب ووُضِعَ على قوائم الإرهاب الأوروبية في أوقات سابقة[١١].

بحلول التسعينيات بدأ تصور الدولة وأساليبها فيما يتعلق بالمسألة الكردية يتغير؛ نتيجة السخط المتزايد وبسبب العبء العسكري الناجم عن الاشتباكات بين حزب العمال الكردستاني والجيش التركي. وبدا أن الاعتراف العرقي بالمسألة أصبح أمرًا ضروريًّا. ومع استمرار سياسة القمع طوال التسعينيات اعتبرت الحكومة الانتفاضات حركات انفصالية عرقية يجب أن يتم التعامل معها من منطلق أمني عسكري[١٢].

مع قدوم حزب الحرية والعدالة إلى السلطة في بداية الألفيات، تَبَنَّى خطوات اعتُبِرَت إيجابية في التعامل مع ملف الأكراد، منها الانفتاح عليهم ثقافيًّا وتنمويًّا، وإتاحة الفرصة أمامهم ليشاركوا في الحياة السياسية. لكن صفو تلك الخطوات جاء متعكرًا بالهالة الأمنية العسكرية التي تحيط بالأزمة، خاصة بعد تعقد الوضع الإقليمي وتزايد قوة الأكراد في سوريا، وهو ما غير من سياسات الحزب ووجهها في اتجاه مختلف عن سابقه.

- الأكراد تحت الحكم العثماني:

تحت الحكم العثماني عاش الأكراد جزءًا من التكوين المسلم السُنِّي الرئيس للدولة العثمانية، حيث كانت إمبراطورية متعددة الثقافات. فالدولة العثمانية كانت تعي وتستوعب تنوع سكانها وأقلياتها. فكان المفهوم الرئيسي هو الدين، وبذلك لم توجد أقليات بناء على اختلاف عرقي، وإنما ديني فقط، فكان وضع الأقليات الدينية كاليهود والمسيحيين معترفًا به في القانون العثماني، رغم أن مصطلح أقلية لم يكن قد صُكَّ بعد. والتكوين الرئيس المسلم للدولة العثمانية احتوى في طياته أعراقًا عدة كالأتراك والعرب والأكراد رغم اختلاف ثقافاتهم ولغاتهم، واعتبروا على قدم مساواة مع بعضهم مسلمينَ ومؤمنينَ. أما اختلافاتهم الثقافية فلم تكن ذات أثر قانوني[١٣].

عندما تولى العثمانيون السلطة في بلاد الأناضول تمتع الأكراد بدرجة من الاستقلالية، فبعض الإمارات الكردية كانت مستقلة وأخرى تمتعت بالحكم الذاتي. وأول خلاف وقع بين الأكراد والعثمانيين كان أيام السلطان صلاح الدين الأيوبي عام ٥٨٢هـ/ ١١٨٥م في خلافة الناصر لدين الله، وقد أفضى الخلاف إلى

---

١١ سناء الطائي: "مغزى نفي صفة الإرهاب عن حزب العمال الكردستاني التركي"، **دنيا الوطن**، https://bit.ly/2Ihaj2W، تاريخ النشر: ١٥ مايو ٢٠٠٨، تاريخ الدخول: ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٠.

١٢ جوهانا نيكانين: "الهوية والسرد والأطر: تقييم المبادرات الكردية في تركيا"، **رؤية تركية**، https://bit.ly/38q59MO، تاريخ النشر: ١ سبتمبر ٢٠١٣، تاريخ الدخول: ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٠.

13 Barkey, Henri. Fuller, Graham. *Turkey's Kurdish Question*. The United States of America: Rowman & Littlefield Publishers, Inc., 1998, p. 6.

قتال بين أكراد الموصل وبعض الإمارات التركية، لكن لم يستمر الوضع كثيرًا وجرى الصلح لأسباب دينية، حيث كان المسلمون يتعرضون لحملات صليبية في ذلك الوقت. ويذكر المؤرخ الكردي الأمير شرف خان البتليسي أن الإمارات الكردية في العهد العثماني كانت تحكم نفسها بنفسها، وكان الأكراد يدينون بالطاعة للسلطان ويقدمون الجيوش للدولة عند الحاجة.

وعلى الرغم من ذلك كانت بعض الإمارات تثور أحيانًا ضد العثمانيين، وعادة ما كانت الدولة العثمانية تجابه تلك الثورات بسياسة فَرِّقْ تَسُدْ. وبسبب الثورات الكردية التي لم تنقطع حتى بداية الحرب العالمية الأولى عدلت السلطات العثمانية سياستها نحو الأكراد، وأطلقت سراح من قُبِضَ عليهم، وبدأت باستثارة الحَمِيَّة الدينية في نفوسهم لتقريبهم من السلطة الإدارية.

في عام ١٩٠٨ دبَّر حزب الاتحاد والترقي انقلابًا على السلطنة وبعد تبوأهم الحكم اتبعوا سياسة التتريك ضد الأقليات وهذا يعد التحول الأول تجاه الأكراد كأقلية، والسياسة الجديدة اقتضت دمج العناصر المختلفة في العنصر التركي والعمل على محو ثقافتهم ولغتهم وتهجيرهم من مناطقهم، مما أثار سخط الأكراد والغرب، فصرح رئيس وزراء فرنسا أن العثمانيين أوضحوا بجلاء مدى ظلمهم وفساد إداراتهم. وهذا السخط أقلق الباب العالي الذي حاول احتواء الأزمة باستمالة الأكراد بالخطاب الديني مجددًا ووعدهم بمنحهم الاستقلال الذاتي، لكن كان مصير هذه الوعود التجاهل كالعادة، مما دفع الجمعيات الكردية إلى التوجه للغرب، فاعترف الحلفاء في معاهدة سيفر ١٩٢٠ بحق الأكراد في الحياة والاستقلال بكردستان، وهو ما اعتُبِرَ أول اعتراف دولي ورسمي بحق الأكراد في إنشاء دولة قومية.

وإذا كانت الإمارات الكردية قد حافظت على استقلالها، فإن الصراع الإيراني – العثماني كان قد أضاف عنصرًا جديدًا إلى المنطقة الجغرافية الكردية؛ حيث تحولت إمارات الأكراد إلى ساحات قتال بين الدولتين، وانقسمت الإمارات الكردية، فقاتلت إمارة أردلان في صف الشاه الإيراني، بينما ظلت بقية الإمارات في صف العثمانيين. هذا الموقف المنفرد يُعْتَبَرُ محوريًّا وذا أهمية جسيمة؛ إذ إنه كان أول خطوة في عملية تجزئة كردستان، فأصبحت بعض المناطق موالية لإيران والأخرى للعثمانيين. وهذه التجزئة التاريخية أكدتها جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية اللاحقة لتنظيم الحدود التي وضعتها الدول الاستعمارية فيما بعد، وخاصة اتفاقية تخطيط الحدود لعام ١٩١٣، وصك الانتداب البريطاني على العراق، ومعاهدة لوزان (١٩٣٢) التي أنكرت حقوق الأكراد التي ذُكِرَتْ في معاهدة سيفر، وبالتالي تلاشى أمل الأكراد في الحصول على دعم دولي لقضيتهم.

• **الأكراد والجمهورية التركية: قرابة قرن من القمع والاحتواء:**[١٤]

١) علمانية أتاتورك وخداع الأكراد:

مصطفى كمال أتاتورك قاد ما أسماها "حرب التحرير" ضد الدولة العثمانية، وكان صاحب فكر علماني يهدف إلى إسقاط الخلافة وإقامة جمهورية على الطراز الأوروبي، وقد سانده الأكراد نتيجة عدة دوافع أهمها توتر علاقتهم بالدولة العثمانية ووعود أتاتورك لهم بالحصول على مطالبهم، فقدموا له الكثير لإنجاح حركته. وقد خاطب أتاتورك الأكراد باسم الدين والأخوة والوحدة الوطنية إلى أن أقنعهم بإرجاء مطالبهم إلى مرحلة لاحقة، بالطبع بعد التعهد لهم بتحقيقها حين استتباب الأوضاع في الدولة العثمانية المنهارة. وبعد هذه الموافقة نجح أتاتورك في إقناع المجتمعين في مؤتمر لوزان بصرف النظر عن فكرة الاستقلال الكردي. وبدلًا من ذلك أُقِرَّت الحقوق الثقافية واللغوية للأكراد من خلال اعتماد صيغة تأسست على التأكيد بأن تركيا للشعبين التركي والكردي وأنهما يتمتعان بحقوق قومية متساوية.

بعد حصول أتاتورك على دعم الغرب أعلن إلغاء صيغة الدولة الإسلامية للحكم، وتنصل ليس من اتفاقية سيفر فقط بل حتى مما جاء في اتفاقية لوزان بخصوص الأكراد وباقي الأقليات مثل العرب والأرمن والأشوريين. وهو ما دفع بالقائد الكردي الشيخ سعيد بيران إلى إعلان الثورة ضد أتاتورك في عام ١٩٢٥، ولكن الأخير سرعان ما قمعها بشدة وأعدم كبار قادتها بمن فيهم الشيخ سعيد[١٥]. لكن الثورات الكردية ضد أتاتورك لم تتوقف، فبعد ثورة الشيخ سعيد اندلعت ثورة آغري بقيادة الجنرال إحسان نوري باشا الذي كان ضابطًا في الجيش العثماني، ودامت ثورته من عام ١٩٢٦ إلى عام ١٩٣٠، إلا أن مصيرها لم يختلف عن الثورة التي سبقتها. وتبعتها ثورة درسيم –وهي مدينة أغلب سكانها من الأكراد العلويين– وقاد الثورة سيد رضا، واستمرت حتى عام ١٩٣٨. وفي هذه الثورة استخدم الجيش التركي الطيران الحربي بكثافة مما أدى إلى مقتل أكثر من سبعين ألف كردي علوي، وتشريد عشرات الآلاف حسب المصادر الكردية. وبعد إخماد ثورة درسيم غُيِّرَ اسم المدينة إلى تونجلي.

توفي أتاتورك في العام نفسه الذي أُخْمِدَتْ فيه الثورة التي كانت عمليًّا آخر الثورات الكردية في تركيا. بعد هذا التاريخ توقفت الثورات الكردية في تركيا، وأصبح كل من في تركيا تركيًّا حسب الدستور التركي، وأطلق على الأكراد لقب "أتراك الجبال"، وبات مصير كل من يتحدث عن الهوية الكردية أو يطالب بها القتل أو الاعتقال أو النفي، وخضعت المناطق الكردية لحكم الطوارئ[١٦].

---

١٤ يجرى الرجوع في كتابة مجمل هذا المحور بصفة أساسية إلى:
إبراهيم الداقوقي: **أكراد تركيا**، كردستان العراق، دار ئاراس للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨، ص ٨٢: ١٠٠.

١٥ أحمد المصري: "الأكراد بين أتاتورك وأردوغان: ما الّذي تغيّر؟"، **مركز الروابط**، https://bit.ly/3plkfcV، تاريخ النشر: ١٨ نوفمبر ٢٠١٥، تاريخ الدخول: ٤ يونيو ٢٠٢١.

١٦ خورشيد دلي: "القضية الكردية في تركيا من أتاتورك إلى أردوغان"، **الوحدة الإسلامية**، https://bit.ly/38tm0OQ، تاريخ النشر: يناير ٢٠١٢، تاريخ الدخول: ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٠.

٢) عصمت إينونو: سياسة قمع الأكراد:

انتهج عصمت إينونو -خليفة ورفيق أتاتورك- السياسات القاسية نفسها تجاه الأكراد. وقد أنهكت الثورات الكردية المتتابعة كلًّا من الأكراد والنظام. وفي عام ١٩٢٧ عقد الأكراد المؤتمر الوطني الكبير داخل الأراضي التركية، وقد نتج عنه قرارات مهمة، أهمها حلّ جميع الجمعيات الكردية الموجودة وتأسيس جمعية كردية كبرى توحد الجهود كلها لإدامة واستمرار الثورة والنضال لتحقيق استقلال المناطق الكردية. كما وضع المؤتمر هدفًا خارجيًّا هو تأسيس علاقات صداقة مع حكومات العراق وإيران وسوريا، وهو ما يعد أول محاولة للتوسع الإقليمي للنشاط الكردي.

وبالفعل نجحت تلك الجمعية -التي سميت خويبون- في تأسيس فروع خارج تركيا في أوروبا وأمريكا. وتعهدت بتأسيس تشكيلات عسكرية. وردًّا على ذلك بدأت حكومة إينونو بتجهيز استعدادات عسكرية هائلة للقضاء على الجمعية الجديدة. وحدثت صدامات عنيفة بين الحكومة التركية والأكراد دمرت فيها أكثر من ١٠٠٠ قرية كردية، واستطاع إينونو الاستيلاء على مقر الجمعية. وانسحبت القوات الكردية إلى إيران، وفَرَّتْ شخصيات كردية هامة إلى الأقطار المجاورة لتركيا.

في تلك الفترة تصاعد التوتر بين الأكراد والحكومة من خلال سياسات وقوانين قمعية. ورَدَّ الأكراد على ذلك بالعصيان المسلح أحيانًا واللجوء للمجتمع الدولي أحيانًا أخرى. لكن قمع الدولة زاد، وَأُعْدِمَتْ شخصيات هامة مثل سيد رضا قائد العصيان المسلح. كما أن الأجواء الدولية كانت متوترة بسبب اقتراب الحرب العالمية الثانية، وأُجْبِرَتْ جمعية خويبون الكردية على حل نفسها عام ١٩٣٩. كل تلك الأوضاع أسدلت الستار على القضية الكردية لعشرين سنة تالية.

٣) ما بعد الحرب العالمية الثانية: استمرار حركة الأكراد:

في عام ١٩٤٧ أعلنت الولايات المتحدة مبدأ ترومان الذي تَضَمَّنَ دفاع الولايات المتحدة عن الأوضاع القائمة في اليونان وتركيا. واستنادا إلى المبدأ المذكور انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام ١٩٥٣، ودخلت تركيا منطقة النفوذ الغربي، وأصبح لها أدوار إقليمية أهمها حلف بغداد (١٩٥٥) وتحركاتها ضد المعسكر الاشتراكي. في تلك الفترة استمر النظام التركي على النهج الكمالي نفسه الذي صاغه أتاتورك وذلك برئاسة بيار ومندريس، واتجه الأكراد نحو الكفاح السياسي بدل الكفاح المسلح، فاندمجوا في الأحزاب السياسية والتجمعات الثقافية وعملوا على نشر مجلات تنشر قضيتهم. ولقد واجهت الدولة ذلك بالتضييق والاعتقالات.

وفي ٢٤ أبريل ١٩٦٠ أعلنت الصحف التركية خبر اعتقال ٥٠ مواطنًا بتهمة العمل على إنشاء دولة كردستان باقتطاع جزء من الوطن التركي. وكان ذلك الخبر بمنزلة ورطة سياسية لحكومة عدنان مندريس؛ فالدولة لا تعترف بالوجود الكردي في تركيا أصلًا فكيف للصحف أن تعلن عن حركة كردية داخلها؟ ولذلك اعتُبِرَ الخبر اعترافًا بالوجود الكردي في تركيا بعد ربع قرن من التعتيم والإنكار والشوفينية.

٤) الأكراد في ظل الجمهورية الثانية:

في عام ١٩٦٠ دبرت لجنة الوحدة الوطنية انقلابًا. لم يكن ثورة لأنه لم يُحدث تغييرات جذرية وأساسية في تركيا، لكنه أيضا لم يكن انقلابًا بالمفهوم التقليدي؛ فاللجنة كانت تمثل الطبقات البرجوازية التي بدأت في الظهور بعد الانفتاح الاقتصادي على الغرب الذي أغدق على تركيا المساعدات الاقتصادية. واستغلالًا لذلك الوضع ثبتت الحكومة الجديدة لحركة انقلاب ٢٧ مايو دعائم الطبقة البرجوازية، ووضعت دستورًا جديدًا يضمن تطبيق الحريات الديمقراطية، وسمحت بتأسيس الأحزاب اليسارية، كما ضمن الدستور حق الإضراب وتأسيس النقابات وإطلاق سراح المعتقلين سياسيًّا. لكنها لم تتخلى عن المبادئ الكمالية وأبقت بعض المواد الدستورية التي اتسمت بالفاشية وهي مواد ١٤١ و١٤٢ و١٦٣ من قانون العقوبات التركي المناهضة لحرية الرأي. فلم تتورع الحكومة عن اعتقال الأفراد الذين عارضوا سياساتها. وفي تلك الفترة أيضًا أثَّرت الحرب الباردة على الحياة السياسية التركية وبدأت تنتشر الأفكار اليمينية واليسارية التي فاقمت أزمة الهوية[١٧].

كما تركت لجنة الوحدة الوطنية العسكرية الحكم للمدنيين عام ١٩٦١، وجرت انتخابات عامة فاز فيها حزب الشعب الجمهوري بعد خمسة عشر عامًا من غياب المعارضة عن الحكم. وقد كان أربعة من أعضاء الحكومة من الأكراد. كما أن الحكومة كانت تؤمن بالفكر الاشتراكي إلا أن أوضاع الأكراد السياسية والاجتماعية لم تتغير؛ فالحكومة لم تجرؤ على الاعتراف بأن ثمة قضية كردية في تركيا، فكانت تُسَمَّى بـ"مشكلة الولايات الشرقية" دون ذكر اسم الأكراد.

على أية حال كانت تلك المرحلة مهمة جدًّا في تطور السياسة التركية؛ لأنها خلقت أرضية ملائمة لكافة الحركات السياسية التي شهدتها تركيا خلال العقدين التاليين، ويظهر ذلك من خلال عدة خطوات مثل: إلغاء دستور ١٩٢٤، وتأسيس دستور ١٩٦١ الذي كفل الكثير من الحقوق وأخذ بفكرة فصل السلطات، وإنشاء مؤسسات دستورية تضمن القانون الأساسي العام، وإنشاء ديوان شرف الصحافة والإعلام، وتأسيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون بموجب قانون ٣٥٩ لسنة ١٩٦٤ وهي هيئة عامة مستقلة لا سلطان للدولة عليها. وفي عام ١٩٦٠ نص قانون مؤسسة تخطيط الدولة على ضرورة الاهتمام بتنمية المنطقة الشرقية (كردستان التركية). لكن الحكومات المتعاقبة استمرت على سياسة الإهمال ذاتها حتى الثمانينيات، باستثناء حكومة أوزال. كما أن الدستور لم يتضمن أي مادة تتعلق بالأكراد أو بضمان حقوق الأقليات القومية. لكن على أية حال اشتملت تلك الفترة على سياسات إيجابية فيما يتعلق بالأكراد مقارنة بالحكومات السابقة.

في عام ١٩٦٣ تشكل الحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا. ويعد الحزب أول تنظيم سياسي قومي للأكراد، حيث استطاع جمع الأكراد بكافة طبقاتهم وحثهم على التمسك بمطلب الاعتراف بوجودهم القومي. لكن ذلك التماسك واجه تحديات كبرى، منها اختلاف آراء الأكراد أنفسهم والضغط الذي مارسه

١٧ إبراهيم الداقوقي: أكراد تركيا، مرجع سابق، الفصل الرابع، المبحث الأول، ص ١٥٢: ١٥٥.

اليمين عليهم. وفي النهاية انقسم الحزب إلى قسمين عام ١٩٦٩، وبدأ القسمان في صراع وصل إلى حد سفك الدماء والتصفية الجسدية. وُجِدَتْ تلك الانقسامات في ظل غياب زعماء أصحاب تأثير سياسي وديني في أكراد تركيا على عكس أكراد العراق وإيران. لكن بالرغم من ذلك استمرت الحركة الكردية محتفظةً بصفة الجماهيرية والتماسك، ويمكن تفسير ذلك بما يطلق عليه غوستاف لوبون "روح القطيع"؛ وهي حالة إدراك الخطر المشترك، وكان ذلك الخطر هو الفاشية اليمينية الرسمية.

وشهدت تلك الفترة أول اعتراف ضمن الأوساط السياسية في تاريخ تركيا الحديث بوجود الأقلية الكردية، والاعتراف بدورها في حرب التحرير الوطنية خلال العشرينيات، وذلك عبر بعض الأحزاب والصحف، ووصل الأمر إلى المؤتمرات الدولية أيضا كمؤتمر باريس، وهو ما يمكن اعتباره تقدمًا كبيرًا في الحراك الكردي حتى ولو اقتصر على الاعتراف بوجود قضية دون اعتراف بحق الأكراد في الحكم الذاتي.

في عام ١٩٧٠ وُقِّعَت اتفاقية أعطت للأكراد حكمًا ذاتيًّا في العراق، مما أثار تخوف الحكومات الرجعية في كلٍّ من إيران وتركيا من تعاظم الحركة الكردية، فأخذت تشدد قبضتها على الأكراد. واستعملت حكومة دميرال الخيار العسكري لذلك الغرض فأرسلت قوات تأديبية إلى مناطق الأكراد، وألغت النقابات. وبعيدًا عن الأكراد، مرت تركيا بحالة من الحراك السياسي الحاد بين الاتجاهات والأيديولوجيات المتعارضة من طرفي اليمين واليسار، وهو ما واجهته حكومة دميرال بالاعتقالات وإغلاق نوادي الفكر. وسادت الفوضى السياسية وانتهى الأمر بسقوط حكومة دميرال وإعلان رئيس الأركان الأحكامَ العرفيةَ وتَسَلُّم السلطة تمهيدًا لانتخابات جديدة.

في عام ١٩٧٢ تقلد حزب الشعب الجمهوري مقاليد الحكومة بقيادة رئيس الحزب بولند أجاويد. ويعد عام ١٩٧٤ عام تحول في حياة تركيا السياسية. وما يخص الأكراد في ذلك كان إصدار عفو عام عن جميع الزعماء الأكراد ومعظم الموقوفين الأكراد بالتهم السياسية وتخفيف الضغط السياسي عن الولايات الشرقية، وزار رئيس الوزراء تلك المناطق. لكن العام نفسه شهد أزمة وزارية لمدة ٦ أشهر أدت إلى سقوط حكومة أجاويد، وتصدر سليمان دميرال المشهد بحكومة جديدة في ١٩٧٥. وأمام تطرف الحكومة اليميني اشتعل الرد اليساري أيضًا وعادت الحياة السياسية إلى وضع التوتر القديم. وأمام تلك الأوضاع ظهر أن عودة أجاويد لرئاسة الحكومة هي الحل الأمثل. وبالفعل نجح أجاويد وحزبه في كسب الأطراف المختلفة إلى صفه وأسقط حكومة دميرال في ١٩٧٨ بعد أن كلفه الرئيس بتشكيل الحكومة.

وفي تلك الأثناء انفجرت موجة من العنف السياسي حين حاولت الجبهة القومية ذات الاتجاه اليميني زعزعة حكم أجاويد، فأصاب ذلك الحياة السياسية بالشلل ونشطت التنظيمات العنيفة والإرهابية، ووصل الإرهاب اليميني إلى المناطق الكردية. وفي ظل تلك الأوضاع أعلنت حكومة أجاويد الأحكام العرفية. وفي الفترة نفسها عادت حكومة دميرال وحدث تدهور غير مسبوق في كلٍّ من الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية، وانتشرت الحروب الأهلية الصغيرة والعنف بين الأطراف المختلفة من اليمين واليسار والمذاهب الدينية وقوات الأمن، حتى طال العنف جنرالات الجيش. وأمام تلك التطورات دبر مجلس الأمن القومي

انقلاب أيلول ١٩٨٠، ونجحت الحكومة الجديدة في فرض الاستقرار عن طريق الأحكام العرفية وحظر التجوال والاعتقالات الكثيفة وإلغاء كافة الأحزاب السياسية[١٨].

أدى القمع الشديد الذي تعرض له الأكراد إلى توسيع رقعة حزب العمال الكردستاني وزيادة قوته بينهم، حيث كانوا يعلقون آمالًا على الانقلاب الجديد بأنه سيحمل لهم الحلول الناجعة لكافة مشاكلهم، واستقبل الأكراد زعيمَ الانقلاب استقبالًا حافلًا وحارًّا عند زيارته للمناطق الشرقية. لكن آمالهم خابت بإعلان الجنرال منعان أفرين زعيم الانقلاب أن كل الاتجاهات الانفصالية سَتُسْحَقُ دون رحمة. ومن هنا عادت الاضطرابات وجدد الأكراد كفاحهم المسلح. وأدت سياسات القمع والتعذيب والاعتقالات التي مارسها الجيش إلى زيادة الضغط الخارجي عليه مما دفعه إلى العودة إلى ثكناته عام ١٩٨٤. وبدأت مظاهر الحياة السياسية في العودة تدريجيًّا لكن بقوانين تقييدية لمنع تَجَدُّد التناحر بين الأحزاب السياسية.

- انهيار سياسة القمع والاحتواء وظهور حزب العمال الكردستاني:

أدى تعرض الأكراد للعنف والاضطهاد خلال فترة السبعينيات إلى تشديد نبرة المطالبة بحقوقهم والدفاع عن وجودهم القومي. وفي عام ١٩٧٨ أسس الطلبة الأكراد من خريجي كلية العلوم السياسية بجامعة أنقرة حزبَ العمال الكردستاني KKP وعلى رأسهم عبدالله أوجلان. وفي عام ١٩٨٤ أعلن الحزب عن بدء كفاحه المسلح لأول مرة بحركة "أطلق واهرب" التي استهدفت قطع الاتصالات الهاتفية. وقد أحدثت هذه الحركة رَجَّةً سياسية وعسكرية في تركيا دفعت الحكومة إلى إطلاق حملة تمشيط عسكرية واسعة لاجتثاث مقاتلي الحزب، ووصلت تلك الحملة إلى الخارج التركي بموافقة حكومتي إيران والعراق؛ وذلك لأن الحزب كان متوسع النشاط خارج تركيا أيضًا فيما عرف باسم "اتفاقية المطاردة الحيثية". كما بدأت الحكومة سلسلة اعتقالات واسعة.

خلال تلك الفترة برزت الأزمة الكردية كأحد العوامل الهامة التي تسببت في تأزم العلاقات بين العراق وإيران وسوريا، ووجد حزب العمال الكردستاني ملجأ آمنًا في سوريا مستغلًا الانقلاب الحاصل في الداخل التركي وانشغال الحكومة التركية بالحرب القومية الكردية على الحدود. ومن هنا تحول حزب العمال الكردستاني إلى ورقة ضغط في يد دمشق في خلافها مع أنقرة على مصادر المياه. لكن كان الحزب ذا طبيعة مميزة مكنته من مجابهة القمع، حيث تميز بتنظيم داخلي معقد ومنظم، بالإضافة إلى حضوره في عواصم دول أوروبية ومجاورة لتركيا.

وعلى إثر حرب الخليج شهدت الفترة نفسها ظهور قوة كردية أخرى هي أكراد العراق. وبذلك أعلنت تلك الفترة بدء التأثير الكبير للأزمة الكردية في الساحة الإقليمية[١٩]. وقد حاول رئيس الحكومة تورغوت

١٨ المرجع السابق، الفصل الخامس، المبحث الثاني، ص ١٧٨ : ١٨٨.

١٩ "سياسات تركيا تجاه الأرمن والأكراد"، **مجلة السياسة الدولية**، مصر، العدد ٢١٩، السنة السادسة والخمسون، يناير ٢٠٢٠، ص ١٧٣.

أوزال احتواء اضطرابات المناطق الشرقية بين حزب العمال الكردستاني والقوات الأمنية عن طريق منح صلاحيات إضافية لجهاز الشرطة وتعزيز قوات الجيش في المناطق الشرقية وتوسيع نطاق الاعتقالات بحق الأكراد. ورغم كل ذلك التوتر صرح أوزال في عام ١٩٨٣ بأنه ليس هناك مشكلة كردية أصلًا في تركيا. وفي عام ١٩٨٦ ألغت حكومة أوزال الأحكام العرفية جزئيًّا، مع بقائها مُطَبَّقة على ست ولايات ذات أكثرية كردية. ومُنِحَ محافظ منطقة الأحكام العرفية صلاحيات إدارية واسعة من حيث الرقابة والتفتيش والنقل والتهجير؛ وذلك بهدف إخماد حركة حزب العمال الكردستاني. وأُنْشِأَت المحاكم الخاصة، وسُنَّ قانون "حراس القرى" الذي كان ينص على توظيف أكراد من غير منتسبي حزب العمال الكردستاني أو الحركات الكردية الأخرى برواتب شهرية تعادل راتب خريج الجامعة، وذلك مقابل عملهم لحساب قوات الأمن أدلاءَ ضد الحراك الكردي. لكن حزب العمال نجح في الاستمرار، حتى إن محافظ الأحكام العرفية أقر أنه فشل في السيطرة على منطقة بوتان التي أعلنها حزب العمال الكردستاني منطقةً كرديةً محررةً من تركيا.

في عام ١٩٨٦ صدرت مجلة تسمى "نحو عام ٢٠٠٠". وقد أولت هذه المجلة عناية بشئون المنطقة الشرقية من تركيا، وناقشت القضية الكردية عن طريق استطلاع رأي مفكرين وفنانين وكتاب أكدوا بدورهم أن الأكراد أقلية موجودة في تركيا ولهم لغتهم وثقافتهم الخاصة، وأن حل مشكلتهم يكون بمنحهم حقوقهم الثقافية والبرلمانية. ولم تكن تلك القنبلة الوحيدة التي فجرتها المجلة، ففي عددها المرقم ٣٥ والصادر في ٣٠ أغسطس عام ١٩٨٧ نشرت وثيقة تاريخية تؤكد أن مصطفى كمال أتاتورك كان قد قرر في مؤتمره الصحفي الذي عقده عام ١٩٢٣ -قبل إعلان الجمهورية التركية الحديثة- منح الحكم الذاتي للأكراد في تركيا. وكان ذلك رده على سؤال أحمد أمين رئيس تحرير جريدة "وقت" عندما استفسر عن رأي أتاتورك في القضية الكردية.

أما القنبلة الثالثة والأخيرة للمجلة فكانت مقابلة أجراها رئيس تحرير المجلة مع عبد الله أوجلان رئيس حزب العمال الكردستاني. وقد نشرت تفاصيل اللقاء الذي استغله أوجلان لتوضيح أفكار ومطالب الحزب. لكن سياسة الحكومة لم تتغير واستمرت حالة الغليان بين حزب العمال الكردستاني والنظام التركي، واستمر أيضًا الوسط الثقافي والصحافي بتركيا في طرح القضية الكردية لكن هذه المرة بصورة غير مسبوقة في التاريخ التركي، فتردد ذكر القضية التركية وسبل حلها طبقًا للديمقراطية وحقوق الإنسان، لكن الخطاب الجديد كان من طرف بعض الصحفيين والمثقفين والبرلمانيين ولم يكن خطابًا رسميًّا. واستمرت الحكومة في عملياتها العسكرية لمواجهة النشاط العسكري لحزب العمال الكردستاني حتى بداية التسعينيات. كما منحت سلطات إدارية مطلقة لحكام المناطق الشرقية لإحكام قبضة الدولة على الأكراد، مما أثار حفيظة المعارضين والأكراد وأدى إلى تأليب الأوساط الثقافية والسياسية حول القضية الكردية في محاولة لتغيير النظرة تجاه الأكراد وحقوقهم.

في تلك الأثناء استقبل أوزال صحفيين أجانب وأجاب على سؤال أحدهم بخصوص القضية الكردية بأن الأكراد في تركيا ليسوا قلة، وإنما هم جزء لا يتجزأ من تركيا، وأن الدولة إنما توجه تحركاتها ضد

الإرهابيين وليس ضد الأكراد، فالأكراد أصبح منهم الوزراء والنواب والضباط. في الوقت نفسه صرح وزير الثقافة التركي بأن كل مواطن يحق له التكلم باللغة التي يريدها. وأكدت الصحافة اليسارية على مطالبتها بإلغاء المواد التعسفية من قانون العقوبات. ودعا المجلس الأوروبي الحكومة التركية إلى ضرورة حل المشكلة الكردية في تركيا قبل عام ١٩٩٣ لتقبل عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي؛ فعضوية الاتحاد الأوروبي تتطلب ضمان حقوق الإنسان والاستقرار السياسي التي تشترطها معايير كوبنهاجن.

إضافة إلى ذلك كانت الأوضاع الإقليمية تتجه إلى صالح الأكراد في ضوء أزمة حرب الخليج (١٩٩٠-١٩٩١)، حيث تمكن أكراد العراق من تأسيس حكمهم الذاتي على الحدود التركية ذات الأغلبية الكردية. وكانت تلك الخطوة مدعومة دوليًا خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما شكل دعمًا إستراتيجيًا لأكراد تركيا وحزب العمال الكردستاني، وكان هذا أول وأبرز تهديد إقليمي كردي تواجهه الحكومة التركية. هناك عامل آخر وهو استمرار مقاومة الأكراد في أكثر من اتجاه سواء عسكريًا أو سياسيًا أو إقليميًا، وحصول حزب العمال الكردستاني على شعبية وجماهيرية في أوساط الأكراد، حيث وصلت نسبة مؤيديه إلى ثلث أكراد تركيا، وهو ما يعتبر عامل ضاغط على الحكومة لتغير تصورها وتعاملها مع القضية الكردية[٢٠].

ومن هنا نستنتج أن التغيير الذي حدث من قبل السلطة التركية إزاء الأكراد كان تغييرًا اضطراريًا بسبب متغيرات ذات طبيعة إقليمية وأخرى داخلية أيضًا. فوجود حكم ذاتي كردي على الحدود مع العراق شكل خطرًا على أمن تركيا من وجهة نظر الحكومة، بالإضافة إلى ضغط الاتحاد الأوروبي على تركيا لتلتزم بمعايير كوبنهاجن حتى تتمكن من الانضمام للاتحاد الأوروبي. وتمثلت الضغوط الداخلية في الإنهاك التي عانت منه قوات الجيش والأمن بسبب المواجهات والعمليات العسكرية التي لا تتوقف في المناطق الكردية، والخسائر الاقتصادية التي نتجت عن التكلفة الباهظة لتلك العمليات، وازدياد جماهيرية حزب العمال، ناهيك عن زيادة وعي الأوساط الثقافية والسياسية بالأزمة وإثارتها على الساحة الفكرية التركية، وقد يكون ذلك عائدًا إلى التنوع السياسي الذي غلب على المجتمع التركي.

ومن مظاهر تخفيف القبضة على الأكراد صدور قانون اللغات المحلية عام ١٩٩١، الذي سمح للمواطنين بالتحدث بلغة أخرى غير التركية وتسجيل الأغاني والأشرطة بها، على أن تبقى اللغة التركية اللغة الرسمية الوحيدة للدولة فلا تعتمد الإجراءات الرسمية أو عملية التدريس والنشر إلا بها. وردًّا على الخطوات الإيجابية من طرف الدولة، صرحت الحركة الكردية من طرفها على لسان عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال بأنه على استعداد للتباحث مع المسئولين الأتراك بهدف حل المشكلة الكردية حلًّا سلميًا. وقد كان ذلك التصريح الأول من نوعه الذي تضمن فكرة السلمية.

وتبع ذلك خطوة إيجابية أخرى من الحكومة وهي إلغاء المواد المُقَيِّدة لحرية إبداء الرأي وتشكيل الأحزاب الدينية والشيوعية، وإلغاء قانون الخيانة الوطنية الذي كان يجرم مطالبة الأكراد بحقوقهم القومية،

20 Yegen, Mesut. "The AK Party and the Kurdish Question: Conflict to Negotiation". *Aljazeera centre for studies*, https://bit.ly/3tGERNW, Accessed on: 20 April 2021.

وأيضًا إلغاء قانون اللغات غير التركية الذي كان يحظر التحدث والنشر باللغة الكردية. كما أُفْرِجَ عن ٤٣ ألف معتقل ثلثهم من الأكراد مع عدم تنفيذ أحكام الإعدام اعتبارًا من عام ١٩٩١.

وبذلك نقل تورغوت أوزال تركيا إلى حالة من الانفتاح النسبي على الأكراد، كما كلف مستشاره بالاتصال بعبدالله أوجلان من أجل إجراء حوار معه توصلًا لحل سلمي للقضية الكردية في عام ١٩٩٣ رغم معارضة القوات المسلحة التي لا تزال إلى اليوم معتنقة أفكار مصطفى كمال أتاتورك العلمانية. ومن هنا فإن المؤسسة العسكرية لا تعترف إلا بالحل الأمني العسكري فيما يتعلق بالأكراد. على أية حال، وانطلاقًا من دعوة أوزال، أعلن عبد الله أوجلان وقف إطلاق النار من طرف واحد في ١٥ مارس/ آذار ١٩٩٣؛ لإتاحة الفرصة أمام أوزال للمضي قدمًا في مشروعه السلمي لحل القضية الكردية[٢١].

لكن خطوة أوزال لم تكتمل بسبب وفاته بصورة مثيرة للشكوك بعد أشهر فقط من دعوته تلك، وتحديدًا في ١٧ أبريل ١٩٩٣. وبعد مرور ٤٠ يومًا فقط على وفاة أوزال شن حزب العمال الكردستاني هجومًا أسفر عن مقتل ٣٣ جنديًا تركيًا. وبذلك انتهت فترة وقف إطلاق النار، وتولت تانسو تشيلر رئاسة الوزراء في ١٩٩٣، وكانت سياستها مغايرة لسياسة أوزال؛ حيث وجهت مفهوم محاربة الإرهاب باتجاه الأكراد. وفي أثناء انتخابات ١٩٩٤ سعت إلى إبعاد البرلمانيين الأكراد عن الساحة، وتبنت حكومتها الحل الأمني للقضية الكردية، مؤكدة على أن القضية قضية إرهاب وليس مشكلة عرقية. ولقد اصطدمت تلك السياسة بتوجه حزب الرفاه الإسلامي الذي تبنى سياسة مختلفة تمامًا تجاه المشكلة الكردية، وهي سياسة دمج حزب العمال الكردستاني بدلًا من مجابهته عسكريًا.

حزب الوطن الأم أيضًا عارض السياسة الحكومية، وأكد موقفه الإيجابي من حقوق الأكراد الثقافية والعرقية، وأعلن عزمه تعديل الدستور في مسار أكثر ديمقراطية حال فوزه بالانتخابات. وكان هذا هدفًا مهمًا خاصة أن تركيا في تلك الفترة كانت لا تزال تحلم بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[٢٢]. وفي عام ١٩٩٦ أعرب رئيس الوزراء الجديد نجم الدين أربكان عن عزمه حل المشكلة الكردية. ومع ذلك أسفرت سلسلة من الهجمات والمناورات السياسية عن تبخر مبادرات الحل. وأخيرًا أُلْقِيَ القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان ونقله من تركيا في عام ١٩٩٩. وعلى الرغم من إعلان الحزب وقف إطلاق النار من جانب واحد في عدة مناسبات فإن الحكومات المتعاقبة فشلت في اغتنام تلك الفرص.

مثال على ذلك استهداف تركيا في عملية عسكرية عام ١٩٩٩ مقاتلين لحزب العمال الكردستاني كانوا قد امتثلوا لأوامر أوجلان وانسحبوا من تركيا، وقتلت منهم ٥٠٠ فرد، وهذا بلا شك زرع إحساس الريبة والحاجة إلى ضمانات من طرف حزب العمال في أي خطوات يخطط القيام بها لاحقًا في سبيل حل المشكلة الكردية[٢٣].

---

٢١ إبراهيم الداقوقي: أكراد تركيا، مرجع سابق، الفصل السادس، ص ١٩٥: ٢٣٧.

22 Barkey, Henri. Fuller, Graham. Op.cit, p. 126.

٢٣ يلماز أنصار أوغلو: "مسألة تركيا الكردية وعملية السلام"، **رؤية تركية**، https://bit.ly/2UiuNKU، تاريخ النشر: ١ سبتمبر ٢٠١٣، تاريخ الدخول: ٣١ أكتوبر ٢٠٢٠.

ثانيًا: إعادة هيكلة الأكراد داخل الدولة التركية: الأكراد في ظل حكم العدالة والتنمية:

- **سياسات العدالة والتنمية تجاه الأكراد:**

شهدت فترة التسعينيات تغيرات إقليمية وداخلية تصب في مصلحة الأكراد، من بينها انسحاب مقاتلي حزب العمال الكردستاني وإعلان تركيا دولة مرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما يفرض على تركيا قيامها بتعديلات تتوافق مع معايير كوبنهاجن، من بينها مثلًا إلغاء عقوبة الإعدام وهو الشيء الذي حافظ على حياة زعيم الأكراد أوجلان رغم اعتقاله واعتباره إرهابيًّا. وطالت السياسات الإصلاحية مساحات أخرى كالإذاعة والنشر باللغات المختلفة التي من بينها الكردية[٢٤].

في هذه البيئة ووسط تلك المتغيرات بدأ حزب العدالة والتنمية حكمه في تركيا. وبجانب التغيرات الأخرى أَثَّرَ حزب الحرية والعدالة على محددات السياسة في تركيا طوال فترة توليه السلطة، ومن شواهد ذلك التأثير تقلص دور المؤسسة العسكرية في السياسة الخارجية لصالح السلطة التنفيذية وتحديدًا رئيس الجمهورية. والتعديلات الدستورية التي حسنت من وضع المشاركة السياسية والحريات العامة والشئون المدنية في عام ٢٠٠٧ و٢٠١٠. كما أن محاولة الانقلاب العسكري التي حدثت في ٢٠١٦ كان لها الكثير من التداعيات أبرزها التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٧ التي كانت أكثر تأثيرًا من التعديلات السابقة لها، حيث إنها غيرت شكل نظام الحكم السياسي في تركيا ليتحول من نظام برلماني إلى نظام رئاسي، مما أفسح المجال لمزيد من التأثير الذي يستطيع أن يمارسه رئيس الجمهورية على صنع السياسة الخارجية[٢٥]. وبالتأكيد فإن تلك العوامل المتغيرة لمست أيضًا قضية الأكراد داخليًّا وخارجيًّا، وهو ما سيظهر فيما سنسرده عن سياسات الحزب تجاه الأكراد.

فيما يتعلق بالقضية الكردية فإن أبرز ما يميز حزب العدالة والتنمية هو كونه حزبًا إسلاميًّا، ولذلك وقبل التطرق إلى سياسته تجاه الأكراد يتحتم علينا توضيح الفارق بين التوجه الإسلامي ومنافسيه فيما يتعلق بالقضية الكردية. الإسلاميون عمومًا بدءًا من حزب الرفاة ومرورًا بحزب العدالة والتنمية تبنوا فلسفة مختلفة في هذا الشأن. فهم يعتبرون أن المشكلة الكردية نشأت نتيجة الاعتماد على فكرة القومية وحدها دون غيرها في تأسيس الدولة التركية الحديثة، وسياسة الاعتماد على القومية وتعظيمها بهذا الشكل أبعدت الأكراد عن الوطن التركي. فالاختلاف العرقي بالنسبة للإسلاميين أمر ثانوي.

فحزب الرفاة مثلًا كان يؤمن بأنه إذا حل الإسلام محل القومية فإن الأكراد لن يكونوا مستبعدين، ولهذا فإن ظهور الإسلام على الساحة السياسية من وجهة نظرهم سيحل المشكلة بين الأكراد والأتراك وذلك بمحو معيار التفرقة القومية الذي يحتكم أساسًا إلى العرق لتحل محله الفكرة الإسلامية التي تستوعب الجميع دون النظر إلى عرقهم.

---

24 Yegen, op.cit.

٢٥ "المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية"، **مجلة السياسة الدولية**، مصر، العدد ٢١٩، السنة السادسة والخمسون، يناير ٢٠٢٠، ص ١١٨.

طُرِحَت النظرة الإسلامية للمسألة الكردية أول مرة من قِبَل حزب الرفاة في فترة الثمانينيات، وهو أول حزب إسلامي يفوز بالانتخابات في الشرق الأوسط، وكان ينتقد فلسفة أتاتورك بشكل مستمر[٢٦]. من أبرز المعوقات في القضية الكردية الصبغة الأمنية التي ألصقتها الحكومات التركية بالقضية واستعمالها الخيار العسكري بشكل رئيس، لكن هذا المعوق بدأ يخفت بحلول الألفيات نتيجة عدة عوامل أهمها: نظرة الإسلاميين المختلفة للقضية، واعتقال عبد الله أوجلان، وظهور فكرة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي على الساحة السياسية التركية مجددًا بإعلان الاتحاد الأوروبي تركيا دولةً مرشحةً للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

الكلمات المفتاحية في القضية الكردية كانت الأمن والإرهاب، لكن بتولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في ٢٠٠٢ تبدلت تلك الكلمات وأخذت اتجاهًا آخر مثل التنمية والديمقراطية والدمج وحقوق الإنسان ووقف إطلاق النار، خاصة بعد برنامج الحزب الانتخابي الذي وعد بتغيير التعامل مع القضية الكردية. لكن هذا لم يكن وضعها دائمًا؛ فالصبغة غير الأمنية للقضية الكردية سادت في فترات التهدئة السلمية فقط أي من ٢٠٠٢: ٢٠٠٥ ومن ٢٠٠٩: ٢٠١١ ومن ٢٠١٣: ٢٠١٥، عبر مبادرات حكومية كالانفتاح الكردي وعملية أوسلو وعملية السلام ومشروع غاب التنموي.

وخلال تلك الفترات حدثت نقاشات عن الحقوق السياسية والثقافية. ورغم دمج الأكراد سياسيًّا في الأحزاب السياسية فإن أغلب مطالبهم كانت تعد غير مقبولة وتقع تحت تصنيف الدعوات الانفصالية. فسياسة العدالة والتنمية تجاه الأكراد لم تكن أبدًا على وضع ثابت، فالعلاقة بين الطرفين تتقدم وتتراجع بين مبادرات السلام واستعمال القوة[٢٧].

التوجه الإسلامي والتحسن النسبي الذي حدث على يد حزب الحرية والعدالة لا يعني الإيمان التام بعدالة قضية الأكراد، فالتجاوب الإيجابي مع المسألة الكردية لطالما كان محدودًا في إطار معين تحدده السلطة التركية ولا يرقى إلى مطالب الأكراد. أردوغان وحزبه لا يزالون يعتبرون المسألة تهديدًا للأمن القومي، كما أن الحزب لم يعترف أبدًا بتساوي اللغة الكردية مع التركية. وقد صرح أردوغان من قبل بأنه لا توجد مشكلة كردية في تركيا من الأساس، وإنما هي مشكلة إرهاب.

بالإضافة إلى عوامل أخرى تمنع الحزب من الانفتاح التام على حل المشكلة، منها خشية العدالة والتنمية من أن عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قد تضعف سلطته السياسية، فالتقارب مع الأكراد يعني زيادة التوتر بين العدالة والتنمية ومنافسيه القوميين وهو ما يريد الحزب أن يتحاشاه خاصة في بداية حكمه. وعلى كل حال كان الوضع العسكري هادئًا في المناطق الكردية في بداية الألفيات بسبب انسحاب مقاتلي الحزب بعد اعتقال زعيمه أوجلان[٢٨].

---

26 Barkey, Henri. Fuller, Graham. Op.cit, p. 101.

27 Todorova, Antonia. Op.cit, p. 111: 112.

28 Yegen, op.cit.

وبالتالي فإن السلطة السياسية التركية تعاملت مع الأكراد تعاملًا لا يكافئ مقدار عمق وأصالة وتأثير القضية الكردية. فحتى وإن كانت الأيديولوجية إسلامية فإن السياسة تفرض واقعيتها دائمًا على المشهد. حزب العدالة والتنمية كغيره من الأحزاب السياسية يتعامل في إطار من المكاسب والتضحيات مستهدفًا تحقيق أهدافه السياسية، ولكن الطرق تختلف. فالخطوات التي خطاها الحزب كانت إيجابية في كثير من الأحيان وبالفعل أحدثت تغييرًا على وضع القضية الكردية، والبعض منها اعتبر خطوات استثنائية مقارنة بالحكومات السابقة وهو شيء لا يمكن إنكاره؛ مثل الاعتراف بالانتهاكات التي وقعت للأكراد كمذبحة درسيم، والسماح بتدريس اللغة الكردية والنشر بها، ودمج سياسيين أكراد في الحياة السياسية. لكن تلك الخطوات الإيجابية لم تكن حلًّا جذريًّا للمسألة الكردية، وإنما هدفت فقط إلى تقليل حدة الأزمة واحتوائها.

ليس هذا فحسب، بل إن بعض المتغيرات كانت تحدث فتعكر صفو تلك التغيرات الإيجابية، مثل حصول حزب بخلفية كردية على نسبة تفوق الـ٦٪ من مقاعد البرلمان في انتخابات ٢٠٠٤، وهو ما شكل ضوءًا أحمر بالنسبة لحزب العدالة والتنمية الذي أعاد إضفاء الصبغة العسكرية على القضية الكردية في العام نفسه.

الاتجاه المحافظ وغير المتناسب مع عمق المشكلة الذي اتبعه حزب العدالة والتنمية يفسر لنا لماذا حدث تراجع ملحوظ في تعامل الحزب مع الأكراد بسبب التغيرات الإقليمية متمثلة في الثورة السورية. فالهشاشة في الحلول ومجرد تسكين القضية انهار تحت وطأة الأحداث المتغيرة في الداخل السوري، التي غيرت تمامًا في طريقة تعامل تركيا مع الأكراد. وليس الأكراد فقط، بل إن السياسة الخارجية التركية اختلفت تمامًا وانقلبت في بعض الأحيان بسبب تصاعد قوة أكراد سوريا، وهو ما يعتبر تهديدًا مباشرًا للأمن القومي التركي، وتحولت سياسة التصفير إلى سياسة العمق الإستراتيجي والبرجماتية.

كما أثرت تلك المتغيرات الإقليمية على السياسة الداخلية أيضًا وقد ظهر ذلك في السباق الانتخابي والتضييق على الأكراد سياسيًّا مجددًا والسجال الانتخابي، خاصة أن الوضع الاقتصادي في تركيا لم يعد في أفضل حالاته. وفيما يلي سنتعرض لسياسات حزب العدالة والتنمية بشيء من التفصيل داخليًّا وخارجيًّا في ضوء متغيرات إقليمية غيرت في تلك السياسات كثيرًا منذ بداية الألفيات وحتى وقتنا الحالي:

- المسألة الكردية من الإنكار إلى الاعتراف: السياسات الداخلية:

وصل حزب العدالة والتنمية إلى تشكيل الحكومة في عام ٢٠٠٢، وكانت القضية الكردية على قائمة أولوياته، مما جعل الأكراد يعتقدون أن حزب العدالة والتنمية سيضمن لهم حقوقهم. كان الانفتاح على الأقليات والتيارات المختلفة ضمن الوعود الانتخابية للحزب، وبالفعل بدأ الحزب في وضع تلك الوعود حيز التنفيذ عبر حزم قانونية أصدرها البرلمان التركي وسميت بالحزم الديمقراطية، وقد عرفت الإصلاحات التي اتبعها العدالة والتنمية في ذلك الوقت باسم الثورة الصامتة.[٢٩]

٢٩ محمد زاهد غل: "الأكراد وأزمة السياسة التركية"، **الجزيرة نت**، https://bit.ly/3ncBUBa، تاريخ النشر: ١٤ يوليو ٢٠١٥، تاريخ الدخول: ٣١ أكتوبر ٢٠٢٠.

لكن وبشكل عام لم يتحسن التعامل الأمني مع مشكلة الأكراد في تلك الفترة، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها: تجنب حكومة العدالة والتنمية الصدام المبكر مع المؤسسة العسكرية والمعارضة، والخلاف مع رئيس الجمهورية أحمد نجدت سيزار صاحب الأفكار الكمالية.

على الرغم من ذلك، كان الحزب يؤكد على موقفه من الأكراد، وظهر ذلك في أثناء زيارة رئيس الوزراء حينها رجب طيب أردوغان لمدينة ديار بكر ذات الأكثرية السكانية الكردية، وصرح قائلًا: "بكل صراحة إن الرد على المظالم المستمرة التي يتعرض لها الأكراد منذ مدة طويلة ليس بالقمع، ولكن يكون بالمزيد من الديمقراطية". كما أعلن أيضًا أن "المسألة الكردية هي مشكلته"، وقال إن "تجاهل أخطاء الماضي ليس من سلوك الدول الكبرى". وهو ما اعتبر اعترافًا رسميًّا بالمسألة الكردية وتأكيدًا على موقف الحزب تجاه الأكراد. ومع ذلك قوبلت تلك التصريحات بالانتقاد من جهة المعارضة التي اتهمته بالرضوخ للإرهاب، ورد عليها الأكراد بالريبة حيث اعتبروا أنها مجرد خطب غير قابلة للتنفيذ. ووصلت الخطوات إلى طريق مسدود[٣٠].

يبدو أن التخوفات كانت في محلها. لقد اختلف الوضع الداخلي في تركيا نتيجة عدة عوامل، منها التغييرات الهيكلية التي أعقبت محاولة الانقلاب، والضغط الذي يفرضه وجود اللاجئين في سوريا، خاصة وأن الوضع الاقتصادي لم يعد في حالة جيدة. وقضية الأكراد تحتل مكانة مهمة جدًّا داخليًّا، خاصة أن صراع الانتخابات لا يخلو من استعمال القضية، حيث تحاول الأحزاب المتعارضة استغلال الوضع الكردي دائما لصالحها وتبادل الاتهامات والتصريح بالوعود المختلفة في سبيل حل الأزمة.

أضف إلى ذلك حصول حزب الشعب الديمقراطي ذي الخلفية الكردية على ثمانين مقعدًا برلمانيًّا في انتخابات يونيو ٢٠١٥، وكانت تلك المرة الأولى التي يخسر فيها حزب العدالة والتنمية الأغلبية المطلقة في البرلمان، بينما نجح حزب الشعب الديمقراطي الموالي للأكراد في الحصول على ١٣٪ من الأصوات، وهي نسبة لم يبلغها أي حزب كردي من قبل. واعتبر أردوغان أن الأكراد هم سبب الإخفاق الانتخابي لحزبه. وبعد فشل محاولة تشكيل حكومة ائتلافية استغل أردوغان سلطته ودعا إلى انتخابات جديدة، وسادت اللهجة المعادية للأكراد حملة العدالة والتنمية الانتخابية في محاولة لاستمالة الناخبين القوميين.

وازداد ذلك الخطاب حدة بعد استيلاء وحدات حماية الشعب الكردي على مساحات واسعة على طول الحدود السورية التركية، وتلك التطورات تثير مخاوف حزب العدالة والتنمية وتهدد طموحات أردوغان وخططه السياسية، وقد يكون ما حدث في مارس ٢٠٢١ رد فعل لتلك المخاوف، حيث أُثِيرَتْ فكرة حظر حزب الشعب الجمهوري بعد اتهامه بالتورط عسكريًّا مع حزب العمال الكردستاني. ورفع المدعي العام التركي دعوى قضائية لحظر حزب الشعب الديمقراطي إلى المحكمة الدستورية المخولة بحظر الأحزاب

٣٠ معمر فيصل الخولي: "المسألة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الاعتراف"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، https://bit.ly/3lqqLw3، تاريخ النشر: ٢٠ يوليو ٢٠١٤، تاريخ الدخول: ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٠.

السياسية، وقد قال إن الحزب تعامل مع إرهابِيِّ حزب العمال الكردستاني ومنظمات إرهابية أخرى مما يهدد أمن المواطنين. وقد لاقت تلك الخطوة انتقادات عدة، حيث قال معارضون إن الرئيس أردوغان يستعمل سلطته السياسية ومؤسسات القضاء لقمع منافسيه السياسيين وتأمين حزبه[٣١].

وعمومًا فإن العوامل الداخلية أثرت بالفعل على سياسة أردوغان الخارجية. فالوضع الاقتصادي وأزمة اللاجئين سبَّبَا الحنق لدى كثيرين مما أثر على الأصوات الانتخابية التي تلقاها حزب الحرية والعدالة، وهو ما يلوح بتهديد وجوده في سدة الحكم، فمن الواضح هنا أن الحزب لا بد له من إعادة ترتيب أولوياته داخليًّا لتتفق مع نهجه الخارجي المتغير. فيما يلي سنعرض أهم المبادرات التي اتخذها حزب العدالة والتنمية في إطار تعامله في المشكلة الكردية داخليًّا:

١) الشق التنموي: مشروع غاب:

مشروع غاب أو مشروع جنوب الأناضول هو مشروع تنموي أطلقته الحكومة التركية في عام ٢٠٠٨، وأعلن عنه أردوغان بنفسه في مدينة ديار بكر ذات الأغلبية السكانية الكردية حين كان رئيسًا للوزراء. ويهدف المشروع إلى إحداث تنمية شاملة في الجزء الجنوبي الشرقي من تركيا وهو مكان تمركز وكثافة الأكراد. عند الإعلان عنه بدا مشروعًا واعدًا وأعطى أملًا للكثيرين؛ حيث تميز بوضوح الخطة وشمولية الأهداف والتمويل الهائل. فالمشروع وعد باستثمار ١٢ بليون دولار أمريكي في تلك المنطقة المحرومة من التنمية على مدار خمس سنوات من وقت إطلاقه –أي من ٢٠٠٨– وحتى ٢٠١٢.

خطة المشروع هدفت أيضًا إلى تطوير الإنتاج الزراعي وتنشيط قطاع الأعمال والمصانع، وبالطبع توفير أكثر من ٣ ملايين فرصة عمل. ويعد مشروع غاب أكبر مشروع تنموي في تاريخ الجمهورية التركية، وفي إطار القضية الكردية اعتبر أيضًا سابقة، فمنطقة الجنوب الشرقي ذات الأغلبية الكردية لطالما تعرضت للتهميش والإهمال مقارنة بباقي مناطق تركيا فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والتنموي. ومن هنا فإن مشروع غاب هو خطوة غير مسبوقة اتخذها الحرية والعدالة للإسهام في تحسين وضع الأكراد.

ولكن الجانب الآخر من المشروع رغم ضخامته هو أن المشكلة الكردية ليست أزمة اقتصادية، أي أن استعمال التنمية ودر المال لا يمكن أن يكون حلًّا للأزمة رغم كونه خطوة إيجابية، خاصة مع بقاء العنصر الأمني والعسكري حاضرًا، وفي ظل توتر يزداد إقليميًّا خاصة مع نهاية المشروع التي تزامنت مع تصاعد أثر الأزمة السورية على قضية أكراد تركيا[٣٢].

31 "Turkey moves to ban pro-Kurdish HDP opposition party", *BBC*, https://bbc.in/2QFo27j, Accessed on 5 April 2021.

32 Kalin, Ibrahim. "AK Party and the Kurdish Issue: A new Beginning?" *SETA*, https://bit.ly/3uYnMzc , Accessed on 10 April 2021.

٢) الشق القانوني: التعديلات القانونية وقانون التعويض:

نتيجة للضغوط الدولية ورغبة تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، صدر قانون التعويض في تركيا عام ٢٠٠٤. واعْتُبِرَ القانون خطوة مهمة بخصوص ملف المُهَجَّرِين والمتضررين من العمليات العسكرية في تركيا. وقد خفف القانون من دعاوى المواطنين الأتراك أمام محكمة حقوق الإنسان الأوروبية، وهدف القانون إلى تعزيز الثقة بين الدولة التركية ومواطنيها خاصة الأكراد حيث يشملهم القانون، كما هدف إلى تحقيق السلم الداخلي وتوطيد الروابط بين التكوينات المختلفة. قانون التعويض لا يتعلق بالمتضررين من العمليات الأمنية والعسكرية فقط، وإنما بـ"كل الضحايا الذين تحملوا الأضرار الناشئة عن الإجراءات المتخذة لمكافحة الإرهاب". ودخل القانون حيز التنفيذ ٢٠٠٤، ومُدِّدَ عدة مرات حتى ٢٠٠٨.

رغم أن القانون يبدو إيجابيًّا واعْتُبِرَ خطوة على طريق حل مشكلات كالقضية الكردية ومنح الحق في التعويض لأفراد القوات المسلحة وحراس القرى والمدنيين الذي تضرروا بسبب المواجهات والسياسات وإجراءات مكافحة الإرهاب، فإنه أثار جدلًا في تركيا؛ وذلك بسبب صيغته الأولى وشروطه وطريقة تطبيقه. فعلى سبيل المثال أظهرت الإحصائيات أن عدد عرائض طلب التعويض كانت أقل بكثير مقارنة بعمليات التهجير القسري التي وقعت في الفترة التي يغطيها القانون، علاوة على ذلك فالعرائض التي نالت الموافقة جاء رقمها قليلًا جدًّا في مقابل العرائض المرفوضة لأسباب مختلفة، وهو أمر ينعكس سلبًا على أغلبية المتضررين[٣٣].

أما في عام ٢٠١١ فقد حدثت تعديلات قانونية في نظام القضاء التركي وقوانين المحاكمات والعقوبات والمدد القانونية ومحاكمة العسكريين أمام محاكم مدنية، وقد جاءت تلك التعديلات في إطار حزمة تعديلات تبناها حزب العدالة والتنمية بهدف تجريد العسكريين من بعض الامتيازات وتفكيك أسس العلمانية في تركيا، بالإضافة إلى فتح المجال أمام مؤيدين التيار الديني لدخول مؤسسة القضاء. كما اعْتُبِرَت التعديلات إحدى خطوات تحقيق الديمقراطية في تركيا.

التعديلات سببت جدلًا حول تأثيرها على الأمن القومي. وهنا يظهر الأكراد فيما يتعلق بتلك التعديلات حتى وإن لم تمسهم بشكل مباشر، لكنها بشكل ما وضعت احتمالية أكبر أمام الكرد ليتحركوا تجاه التنظيم الذاتي وتجاه الدولة. كما تضمنت التعديلات تغييرات ثقافية ولغوية وهو ما أثر على الأكراد أيضًا[٣٤].

٣) الشق السياسي والثقافي: الانفتاح على الأكراد ثم إقصائهم:

في فترته البرلمانية الثانية نجح حزب العدالة والتنمية في الحصول على منصب رئاسة الجمهورية. كان هدف استيفاء معايير كوبنهاجن وتقليل التوترات مع الأكراد لا يزال حاضرًا في سياسة الحزب، وبدأت أول

٣٣ عقيل محفوض: "تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، https://bit.ly/3tr0X70، تاريخ النشر: مارس ٢٠١٢، تاريخ الدخول: ٩ أبريل ٢٠٢١.

٣٤ المرجع السابق، ص ٨٧.

الخطوات في يناير ٢٠٠٩ بإطلاق الدولة لقناة تلفزيونية ناطقة باللغة الكردية، كما رُفِعَت القيود عن تعليم اللغة الكردية وأُعِيدَ تسمية القرى الكردية بأسمائها الكردية بدلًا من الأسماء التركية التي فرضها عليها انقلاب ١٩٨٠، ورُفِعَ حظر تسمية المواليد بأسماء كردية[٣٥]. في العام نفسه أطلقت حكومة حزب العدالة والتنمية مبادرة لحل المسألة الكردية بعد ١٠ سنوات من منح الاتحاد الأوروبي تركيا وضعَ دولةٍ مرشحةٍ للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

كانت المبادرة تسمى بـ"الانفتاح الكردي"، ثم تغير الاسم للانفتاح الديمقراطي ومشروع الوحدة الوطنية والمبادرة الديمقراطية وأسماء أخرى. هدف المبادرة كان تغيير الهيكل المؤسسي لنظام ما بعد عام ١٩٨٠ عبر توسيع مفهوم المواطنة وإعادة تعريف المجتمع السياسي، وتعزيز المشاركة المجتمعية وطرح القضية الكردية للنقاش في الأوساط التركية، وبالتأكيد مع الهدف الرئيسي وهو وضع حدٍّ للصراع المسلح من خلال نزع سلاح حزب العمال الكردستاني.

عملية أوسلو كانت البذرة الأولى للانفتاح على الأكراد. تلك العملية كانت عبارة عن محادثات جرت بين وكالة الاستخبارات الوطنية وحزب العمال الكردستاني. وتُعْتَبَرُ عملية أوسلو المشاركة الأولى لتركيا في محادثات مباشرة مع حزب العمال الكردستاني وأوجلان وبذلك أضافت أوسلو عنصرًا جديدًا على المعادلة الكردية وهو أن المحادثات المباشرة بين الدولة وحزب العمال ليست أمرًا مستحيلًا، كما أتاحت الفرصة للطرفين للتعرف على مطالب وأفكار بعضهما، لكن حزب العمال شن هجومًا على بلدة سيلفان جنوب شرق تركيا أفشل العملية[٣٦].

ولقد كان رد الفعل الكردي على المبادرة إيجابيًّا داخل الأوساط الكردية المعتدلة. أما أحزاب المعارضة فاتهمت أردوغان بالتلاعب بالأمن القومي من أجل تحقيق مكاسب سياسية، وسرعان ما تغير حال المبادرة وذلك بسبب الاستقطاب السياسي المتزايد.

في عام ٢٠١٠ أشار تقرير المفوضية الأوروبية إلى أن التدابير التي أعلنها الانفتاح الديمقراطي في تركيا لم تَرْقَ إلى التوقعات ولم تُنَفَّذْ. ومع ذلك أصر أردوغان على أن الانفتاح قائم وأن الحكومة تدعمه، لكن المواجهات العسكرية المستمرة بين حزب العمال والحكومة أنهت الآمال المعلقة على الانفتاح الكردي. فشل المبادرة الحكومية تسبب في موجة عنف اعْتُبِرَت الأعنف منذ التسعينيات، ولم ينته العنف إلا بالإعلان عن الرسالة التاريخية التي وجهها أوجلان في فيها مقاتلي حزب العمال الكردستاني إلى التراجع ومغادرة المناطق التركية. وبالفعل استجاب مقاتلو الحزب وأعلنوا وقف إطلاق النار من طرف واحد.

35 Unver, Akin. "Turkey's Kurdish initiative: What went wrong?" *Foreign Policy Association*, https://bit.ly/3lmPst7, Accessed on 5 November 2020.

٣٦ يلماز أنصار أوغلو: مسألة تركيا الكردية وعملية السلام، مرجع سابق، ص ١٤: ١٥.

بالنسبة إلى الانفتاح على الأكراد فلا شك أن حزب العدالة والتنمية في مرحلة ما كان قد قطع شوطًا طويلًا في محاولاته حلَّ مشكلة الأكراد، حيث سمح باستعمال اللغة الكردية وقلل من سطوة الحكومة المركزية على المدن الكردية. لكن الاحتقان الداخلي حَوَّلَ حالة الانفتاح إلى حالة إقصاء؛ وذلك بسبب ما فرضه الوضع الإقليمي على الأزمة وفشل المفاوضات الذي أعاد صبغ مشكلة الأكراد بالطابع العسكري، إضافة إلى خسارة حزب العدالة والتنمية الأغلبية البرلمانية للمرة الأولى لصالح حزب الشعب الديمقراطي ذي الخلفية الكردية. أدت تلك العوامل بحزب العدالة والتنمية إلى العمل على إقصاء الأكراد عن المشهد، حيث وقعت اشتباكات عسكرية في جنوب شرقي البلاد تسببت في مقتل الآلاف، وشنت الحكومة حملة اعتقالات طالت شخصيات كردية بارزة وعددًا من أعضاء حزب الشعب الديمقراطي.

وقد اخْتُتِمَت عملية الإقصاء بمطالبة المدعي العام التركي في مارس ٢٠٢١ للحكومة الدستورية بحظر حزب الشعب الديمقراطي بوصفه داعمًا لحزب العمال الكردستاني ومنظمات إرهابية. وكان الدافع وراء هذا التغير الحاد في التعامل مع الأكراد ثقافيًّا وسياسيًّا ليس نابعًا من أسباب إقليمية فحسب، ولكن على ما يبدو فإن الفوز بالأغلبية البرلمانية ورئاسة عام ٢٠٢٣ هما الهدف الأول لأردوغان، ولكن بروز الأحزاب الكردية في البرلمان يقض مضجع أهداف الحزب. وبناء عليه فإن أردوغان يحتاج إلى إرضاء الأحزاب القومية والمؤسسة العسكرية ليتمكن من تكوين تحالف حزبي يستطيع مواجهة الأحزاب الكردية في البرلمان[٣٧].

وهذا الإرضاء يتطلب بالتأكيد إعادة إحكام القبضة على الأكراد والسماح بالقيام بعمليات عسكرية لمواجهة حزب العمال الكردستاني، وهو ما يعد خطوات رجعية في سبيل حل الأزمة، لكنها في الوقت نفسه مُرْضِيَة للتيارات القومية الكمالية والمؤسسة العسكرية بسبب أيديولوجيتهم المتشددة تجاه الأزمة الكردية والأكراد.

٤) شق المفاوضات: عملية السلام والمفاوضات:

في ديسمبر ٢٠١٢ التقى هاكان فيدان رئيس الاستخبارات الوطنية التركية مع زعيم حزب العمال الكردستاني في محبسه بجزيرة إمرالي. وفي الشهر نفسه أعلن أردوغان سريان عملية مصالحة مع أوجلان. وفي يناير ٢٠١٣ توجه وفد برلماني لمقابلة أوجلان وجرى التنسيق للمبادرة الجديدة. وفي سبيل إنهاء الصراع وُضِعَتْ خطة على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: انسحاب قوات حزب العمال الكردستاني تدريجيًّا من الأراضي التركية.

المرحلة الثانية: إصلاحات ديمقراطية حكومية.

المرحلة الثالثة: دمج حزب العمال الكردستاني في الحياة السياسية والمدنية ونزع سلاحه.

37 Hoffman, Max. "The State of the Turkish-Kurdish Conflict". *Center for American Progress*, https://ampr.gs/3tITCjb . Accessed on: 17 April 2021.

لقد كانت تلك المرة الأولى التي تعترف فيها الدولة بإجرائها مفاوضات مباشرة مع أوجلان، وإجراء مفاوضات غير مباشرة مع القيادة الكردية في جبال قنديل، وكذلك مع ممثلي حزب العمال الكردستاني الموجودين في أوروبا.

بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥ شهدت المفاوضات التركية مع الأكراد أَوْجَهَا، حيث نجح الطرفان في استدامة وقف إطلاق الناس طوال هذين العامين، واتخذت الجهود التركية شكلًا مركزًا كما لم يحدث من قبل، حيث كان يتابعها عامة الشعب، كما كانت أكثر وضوحا من مثيلاتها ولوحت بآثار إيجابية كثيرة من الناحية السياسية والاقتصادية في حال نجاح المفاوضات. وقد عارض أردوغان كثيرًا طلبات الجيش التركي بتنفيذ عمليات عسكرية في ذلك الحين ضد حزب العمال الكردستاني[٣٨].

ورغم الجهود المبذولة والآمال المعلقة على عملية السلام تلك، فإنها وصلت إلى نهايتها في يوليو ٢٠١٥ عندما أطلق حزب العمال الكردستاني النار على أفراد من الشرطة[٣٩]، إلا أن أسباب فشل عملية السلام لا يمكن اختزالها في ذلك السبب وحده؛ فالأمر يخضع للعديد من التحولات الداخلية والإقليمية لتركيا. من بينها خسارة العدالة والتنمية أغلبيته المطلقة بسبب تنامي تأثير حزب الشعب الديمقراطي، والحراك والاستقطاب السياسي المتزايد داخليًا وإقليميًا في شأن الأكراد، خاصة مع احتدام المواجهات العسكرية في سوريا والفوضى داخل العراق وازدياد خطر تنظيم الدولة (داعش). مما أدى إلى تضييق الخناق على أي فرص للتسوية وإتمام السلام بين الطرفين، فكأن طرفي النزاع استعملوا فترة السلام ووقف إطلاق النار للاستعداد لمواجهات عسكرية جديدة ليس إلَّا. ومن المهم الإشارة إلى الأسباب التي أدت إلى فشل تلك المفاوضات بشكل أكثر تفصيلًا.

فحكومة حزب العدالة والتنمية لم تسمح للمفاوضات أبدًا أن تأخذ طابعًا مؤسسيًّا. حزب العمال الكردستاني مثلًا طالب دائمًا بضمانات برلمانية تُؤَمِّنُه في حال سَحَبَ أو نَزَعَ السلاح من أفراده. لكن حزب العدالة والتنمية لطالما أبقى المفاوضات خارج البرلمان، وبدلًا من ذلك كان ممثلو الحكومة يتفاوضون مع أوجلان في محبسه ويوصل أفراد حزب الشعب الديمقراطي رسائله إلى حزب العمال الكردستاني. ربما اختارت الحكومة تلك الطريقة المائعة لأنها حاولت أن تحقق كل المكاسب الممكنة من كل الأطراف، فهي تطمح لتقليل التوتر بينها وبين الأكراد، لكنها في الوقت نفسه لا تريد المخاطرة بفقدان تأييد القوميين ودعمهم، ولكن هذا أضعف المفاوضات.

من المواقف التي تبناها حزب العدالة والتنمية وأضعفت المفاوضات أيضًا تصميمه على التفاوض مع أوجلان متجاهلًا حزب الشعب الديمقراطي. أي أن الحكومة فشلت في التفريق بين الإرهاب والنشاط

38 Ibid.

٣٩ طلحة كوسا: "صعود وهبوط مبادرات السلام الكردية التي أطلقها حزب العدالة والتنمية"، رؤية تركية، https://rouyaturkiyyah.com/article/44، تاريخ النشر: ١ ديسمبر ٢٠١٧، تاريخ الدخول: ١٠ نوفمبر ٢٠٢٠.

السياسي الشرعي. وهذا الخطأ نجم عنه الفشل أيضًا في تحديد طرف واضح وأساسي في المفاوضات. الحكومة أرادت الحفاظ على أصوات الأكراد لصالحها في الانتخابات، ولكن خشيت من أن يُنْظَر لها على أنها تتهاون مع حزب العمال الكردستاني، ولذلك لم تُرِدْ إعلاء مكانة حزب الشعب الديمقراطي الذي يدعم حزب العمال الكردستاني حتى لا تخسر أصوات الأكراد ويصوتوا له على حساب حكومة العدالة والتنمية، وهو ما يهدد رئاسة أردوغان.

ومن ثم عمدت إلى تنحيته من الصورة وقصر دوره على الوساطة في المفاوضات فقط لا غير، بدلًا من اعتباره طرفًا في المفاوضات، رغم كونه الممثل الوحيد للأكراد الذي يحظى بطابع شرعي وقانوني، مما ضيع الفرصة لتمثيل الأكراد بشكل سلمي، وهو الأمر الذي كان لينعكس انعكاسًا إيجابيًّا على شكل المفاوضات وعلى تفاعل الأكراد مع الحياة السياسية التركية ليتخذوا مسارًا شرعيًّا ويبتعدوا عن الطابع العسكري العنيف، خاصة وأن حزب الشعب الديمقراطي لطالما أكد تأييده ودعمه لعمليات السلام بهدف تقليل حدة التوتر بين الحكومة والأكراد.

وجدير بالذكر أن تلك النظرة الإقصائية لم تتبناها حكومة العدالة والتنمية فقط، بل إن أوجلان نفسه يتفق مع أردوغان في ذلك التصور، فمن المؤكد أن أوجلان يعتبر تنامي دور حزب الشعب الديمقراطي تهديدًا له هو أيضًا، فإذا ما أصبح حزب الشعب هو ممثل الأكراد الأول وطرف المفاوضات الأهم فإن هذا يساوي إضعاف دور وقوة تأثير حزب العمال الكردستاني على القضية الكردية، بل وحصره في دائرة الإرهاب والمواجهات العسكرية فحسب، وهو بالتأكيد ما لا يريده أوجلان.

ومن هنا يتضح أن الطرفين الرئيسين في المفاوضات -وهما أدوغان وأوجلان وحزبيهما- لم يريدا فعلًا إنجاح المفاوضات وتحقيق السلام، بل إن كل منها أراد الحفاظ على قوته وتأمين مكاسبه. رغم أن أردوغان يملك السلطة الكافية لحل الأزمة بسبب تركز السلطة التنفيذية في يده بعد تحول نظام الحكم إلى النظام الرئاسي، لكن يبدو أن تركز السلطة وقف حائلًا أمام تحقيق السلام بسبب اختزال عملية اتخاذ القرار في شخص واحد.

عامل آخر لا ينبغي أن نغفل عنه وهو دور تنظيم الدولة (داعش) في إفساد عملية السلام. ففي بداية الأزمة السورية تبنى أردوغان سياسة حرية تنقل الأفراد والبضائع مع الجانب السوري بهدف مساندة الشعب السوري من الناحية الإنسانية، ولكن هذا القرار ساعد أيضًا على دخول العديد من العناصر الإرهابية إلى الأراضي التركية، وبحلول عام ٢٠١٥ انتشرت تلك العناصر في تركيا وأسست شبكات دعم ومؤن. كما أن عناصر تنظيم الدولة استغلت الخلاف التركي الكردي لصالحها ونفذت عددًا من العمليات الإرهابية بغرض إذكاء الانقسام بين الأكراد والأتراك كما فعلت تمامًا في كل من سوريا والعراق بزيادة الطائفية والاحتقان، مما أثر سلبًا على عملية السلام في تركيا[٤٠].

40 Hoffman. Op.cit.

٥) الشق الأمني: الأداة العسكرية:

غلب الطابع الأمني على القضية الكردية في تركيا منذ بداية المشكلة مع تأسيس الجمهورية التركية، فالسلطة السياسية لم تعرف إلا الحل العسكري لفترة طويلة جدًّا قاربت القرن. وفي الثمانينيات تأسس حزب العمال الكردستاني ليصبح لدينا طرفا نزاع كلاهما مسلح. ولقد استنزفت المواجهات العسكرية وعمليات التهجير منطقة جنوب شرقي تركيا ماديًّا ومعنويًا فأصبحت منطقة حرب ملغمة وغير آمنة، وقُتِلَ من الأكراد الكثير سواء من المدنيين أو مقاتلي حزب العمال، وبالتأكيد خسرت الدولة أيضًا من أفراد الأمن. وجدير بالذكر أن تركيا شهدت حوالي ٢٥ عامًا من الأحكام العرفية، أي أن ٣٠٪ من عمر الجمهورية التركية مضى في حكم عسكري على ذلك الجزء من البلاد وأحيانًا كل البلاد. الطابع العسكري استمر حاضرًا في فترة حكم الحرية والعدالة ولكنه مرَّ بمراحل مختلفة؛ المواجهات بين الحكومة وحزب العمال الكردستاني في عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٠[٤١].

كما اتخذ الشق العسكري مسارًا أكثر تعقيدًا بعد ذلك بسبب دخول عامل الوضع السوري في المعادلة الأمنية لمشكلة الأكراد. فرفض الحكومة التركية الوقوف بجانب أكراد سوريا في مواجهة تنظيم الدولة (داعش) أثار غضب الأكراد في تركيا، وتجددت أعمال العنف في مواجهات بين مواطنين وقوات الأمن، كما أن أردوغان بدأ في التقارب من المؤسسة العسكرية على حساب الأكراد، وهو ما يمثل ضوءًا أخضر للجيش التركي لتوسيع عملياته في جنوب شرقي البلاد.

من جانب حكومي كان القلق متزايدًا من الأكراد؛ فالأكراد في الداخل يحققون انتصارات انتخابية متمثلة في حزب الشعب الديمقراطي، وفي الخارج السوري يحققون انتصارات عسكرية في مواجهة تنظيم الدولة (داعش). وبالتالي أطلقت الحكومة التركية الخيار الأمني مرة أخرى وكثفت وجود قوات الأمن في جنوب شرقي تركيا مسلحةً بأسلحة ثقيلة، كما أن الأداة العسكرية ظهرت بجلاء في السياسة الخارجية من خلال توجيه الحكومة التركية قواتها العسكرية إلى شمال شرقي سوريا بهدف إضعاف القوات الكردية هناك وكبح انتصاراتها بعد تشكل وحدة كردية على حدودها مع سوريا، وهو ما يهدد أمنها الداخلي. خاصة أنه بالفعل هناك وجود كردي على حدودها مع العراق، وهو ما يعني أن الأكراد يشكلون طوقًا إقليميًّا حول تركيا، وهو الأمر الذي يدعم أكراد تركيا في هدفهم إنشاء دولة خاصة بهم. وتهدف العمليات العسكرية في سوريا إلى إنشاء ما أسماها أردوغان بالمنطقة الآمنة التي ستكون بعمق ٣٠ كيلو مترًا، بهدف تأمين الحدود التركية وتوطين ملايين من اللاجئين السوريين؛ لتخفيف العبء على الجانب التركي.

- السياسة الخارجية تجاه المشكلة الكردية:

منذ تولى حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في ٢٠٠٢ كانت تركيا تتبنى سياسة "صفر مشاكل" مع الجوار، وهي إستراتيجية صاغها وزير خارجيتها أحمد داوود أوغلو. وتعتمد هذه السياسة على فكرة حل

٤١ عقيل محفوض: "تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟"، مرجع سابق، ص ٢٧.

واحتواء كل الصراعات التاريخية التركية مع الدول المجاورة وتصفير التوترات الإقليمية. ولقد حققت سياسة التصفير مرجوَّها لسنوات، فعبر تلك السياسة نجحت تركيا في الدخول إلى العالم العربي واعتمدت على القوة الناعمة، وتنامت علاقاتها الاقتصادية وأصبحت وجهة سياحية واستثمارية، كما طورت علاقتها بالأطراف الإقليميين دون أن تتنازل عن خطوطها الحمراء، وأهمها رفض قيام دولة قومية للأكراد على أراضيها أو في المنطقة لأن تركيا تعتبر ذلك تهديدًا لأمنها القومي[٤٢].

منذ بداية عام ٢٠١١ دخلت السياسة الخارجية التركية في مرحلة مختلفة، فلم تَعُدْ تتبنى سياسة التصفير بالطريقة نفسها، بل بدأت في تبني سياسة العمق الإستراتيجي، التي تعني ممارسة دور أكثر فعالية ومبادرة والتدخل في البيئة الإقليمية. وتعد ثورات الربيع العربي بمنزلة العامل الأكبر والأبرز في التأثير على سياسة العدالة والتنمية وتحقيق ذلك التغير في السياسة الخارجية إزاء جيرانها، حيث وجدت تركيا المجال مفتوحًا لتمارس دورًا أكثر فعالية في الشرق الأوسط والوطن العربي بسبب تداعيات الربيع العربي على كثير من الدول أبرزها مصر وسوريا. ومن هنا تحولت سياسة التصفير إلى سياسة تعميق الدور الإستراتيجي لتركيا في المنطقة ليتسم بالردع أحيانًا والمبادرة أو البرجماتية أحيانًا أخرى.

لم يكن الربيع العربي الدافع الوحيد وراء ذلك التحول، من أسباب التغير أيضًا اضطراب العلاقات التركية–الأمريكية نتيجة عدة أحداث، منها معارضة الولايات المتحدة اقتناء أنقرة أنظمة الصواريخ الروسية S400، بالإضافة إلى أزمة القس الأمريكي الذي اعتقلته تركيا على خلفية اتهامات بالتجسس. وعلى الجانب الآخر ترفض واشنطن تسليم فتح الله جولن أحد أبرز رموز المعارضة في تركيا الذي تتهمه السلطات التركية بتدبير محاولة الانقلاب عام ٢٠١٦.

سبب آخر لذلك التحول هو تدهور علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي بعد تعثر مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، إضافة إلى معارضة تركيا موقفَ كلٍّ من روسيا وإيران من الثورة السورية في بداية الأزمة، حيث عارضت روسيا وإيران استمرار الأسد في الحكم بينما سعت تركيا لتحقيق ذلك وساندت المعارضة السورية[٤٣].

١) وزن القضية الكردية بالنسبة لسياسة تركيا إقليميًّا:

"لقد فرضت المسألة الكردية طوقًا على السياسة الخارجية التركية" كانت هذه كلمات عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني، وقد ظهر ذلك المعنى بشكل أوضح مع مرور السنوات إلى أن وصل ذروته حاليًّا. فالقضية الكردية تمارس ضغطًا كبيرًا على السياسة الخارجية الكردية، والأكراد أصبحوا من أهم الفاعلين في المشهد الإقليمي في كل من سوريا وتركيا والعراق.

---

٤٢ سعيد الحاج: "تركيا والأكراد: ضرورات الداخل وتطورات الإقليم"، **الجزيرة نت**، https://bit.ly/32yC2CY، تاريخ النشر: ٩ يوليو ٢٠١٤، تاريخ الدخول: ٣ نوفمبر ٢٠٢٠.

٤٣ "تركيا بين الإرث العثماني والعباءة الأيديولوجية"، **مجلة السياسة الدولية**، مصر، العدد ٢١٩، السنة السادسة والخمسون، يناير ٢٠٢٠، ص ١١٠.

تشكل المسألة الكردية هدفًا رئيسًا بالنسبة للسياسة الخارجية التركية، ليس فقط بسبب أبعادها الخارجية ووجود مجال كردي خارج تركيا، ولكن أيضًا بسبب إمكانات حزب العمال الكردستاني التي تزداد بمرور الوقت، بالإضافة إلى حضوره السياسي والإعلامي والتنظيمي وتمركزه في عدة مناطق داخل تركيا، وفيما يسمى بالشتات الكردي أيضًا في دول مختلفة. وقد تحقق ذلك لحزب العمال بسبب البيئة الإقليمية الداعمة لذلك[٤٤].

كما أن القضية تعد الآن أحد المفاتيح الرئيسة في تحديد المشهد الإقليمي الذي يزداد احتقانًا وتعقدًا نتيجة عدة عوامل، أهمها خطورة الأزمة السورية على المنطقة بسبب ارتباطها بملف الإرهاب واللاجئين، كما أن الأطراف المتدخلين في الأزمة السورية يختلفون في الرؤى والمصالح. في ضوء ذلك يتم استعمال الأكراد كورقة ضغط بين الأطراف المختلفة بسبب حساسية قضيتهم وانتشارهم جغرافيًّا وسياسيًّا في أغلب الدول المتأثرة بالأزمة السورية مثل سوريا نفسها وتركيا وإيران. خصوصًا أن الأكراد أثبتوا فعالية عسكرية مبهرة في حربهم ضد تنظيم الدولة (داعش)، الفعالية التي أنتجت نشأة وحدة سياسية يسميها الأكراد "روجافا"، وهو ما يعد خطوة غير مسبوقة ومعبرة عن حجم التأثير الذي يمكن أن يحققه الأكراد عسكريًّا وسياسيًّا، بالإضافة إلى أن الأكراد لا يدينون بالولاء التام إلى أي طرف في المنطقة، فهم يطمحون إلى تحقيق مطالبهم والوصول لهدف إنشاء دولة كردستان أو على الأقل الحصول على الحكم الذاتي[٤٥].

عدم التقيد بالولاء لجانب معين يعطي الأكراد مساحة من التحرك والتردد على الأطراف بناء على تغير الوضع من حولهم. البرجماتية الكردية خطيرة وتزيد من اهتمام الأطراف بهم؛ إذ إنها تمكنهم من تغيير كفة الأطراف وتحوير المشهد بحسب الظروف. وقد ظهر ذلك في حصولهم على دعم الولايات المتحدة، ثم ما إن تخلى عنهم ترامب لجأوا إلى التحالف مع النظام السوري الذي يقف على الجانب الآخر من المصالح الأمريكية.

وتحديدًا بالنسبة لتركيا فالقضية الكردية ذات أثر كبير، إذ إنها مشكلة أصيلة عمرها بعمر الجمهورية التركية ذاتها إن لم تكن أقدم. كما أنها تشتمل على كل جوانب التأثير والتأثر سياسيًّا وعسكريًّا وانتخابيًّا واقتصاديًّا وتنمويًّا وإقليميًّا. كما تتفاعل المشكلة الكردية مع التداعيات الإقليمية والداخلية بسرعة محدثةً تأثيرًا على المشاهد المختلفة، مما يفرض ضغطًا على السياسة التركية ويدفع الحكومة إلى وضع الأكراد نصب عينها دائمًا قبل اتخاذ أي خطوات في أي اتجاه، خاصة وأن قضية الأكراد تتعلق بأولوية قصوى بالنسبة لأي حكومة كردية وهي الأمن القومي والإرهاب.

هذا الطوق لم يكن بالصورة نفسها من قبل. مثلًا في ستينيات أو خمسينيات القرن الماضي لم يكن أحد ليتصور أن يصل تأثير القضية الكردية إلى هذه الدرجة من التأثير.

---

٤٤ "سياسات تركيا تجاه الأرمن والأكراد"، مجلة السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ١٧٣.

45 "Rojava: A Syrian Kurdish Democracy", *The Kurdish Project*, https://bit.ly/3z1g9Lp, Accessed on 1 June 1, 2021.

٢) الأزمة السورية وسياسة العدالة والتنمية تجاه الأكراد:

في عام ٢٠١١ اندلعت مظاهرات عديدة في سوريا ضد نظام الأسد. رد فعل النظام جاء عنيفًا، ففي غضون شهور تحولت سوريا إلى ساحة معارك عنيفة بين عدة أطراف منها جيش النظام والمنشقون من الجيش (الجيش الحر) وتنظيم الدولة (داعش)، وأطراف إقليمية أخرى مثل إيران وحزب الله والولايات المتحدة ولاحقًا تركيًا. مع احتدام المواجهات انسحبت قوات النظام إلى غرب البلاد لحماية المدن الرئيسة تاركة منطقة شرق البلاد منطقةً فارغةً. لكنها لم تَبْقَ على ذلك الحال طويلًا، حيث تقدمت قوات حزب الاتحاد الديمقراطي ذو الخلفية الكردية وتصدت لتنظيم الدولة، وهو ما قبلته تركيا في البداية لتقليل خطر تنظيم الدولة.

لكن بعد ذلك تغير الموقف التركي بسبب إعلان أكراد سوريا قيام ما أسموه "روجافا"، وهي منطقة حكم ذاتي بأغلبية كردية يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي. وتعتمد المنطقة على ٣ مدن محورية هي: عفرين والجزيرة وكوباني. لكن تنظيم الدولة لم يترك الأمر على هذه الحال، فاندلعت مواجهات عنيفة في معركة هامة هي معركة الاستيلاء على كوباني التي أراد تنظيم الدولة حصارها، لكن ميليشيات الأكراد عزمت على رد الهجوم. في ذلك الوقت أراد الأكراد الحصول على مساعدة تركيا في مواجهة تنظيم الدولة، لكن تركيا رفضت مساعدة الأكراد بأي شكل حتى وإن كان إنسانيًا، مما دفع الدول إلى الاستجابة لتلك الحالة الحرجة، ووفرت الولايات المتحدة الدعم العسكري على الأرض وبالطيران للأكراد في مواجهة تنظيم الدولة.

أثبت المقاتلون الأكراد فعاليتهم في مواجهة تنظيم الدولة، حيث نجحوا في حماية كوباني، بل واستمروا في مواجهة مقاتلي تنظيم الدولة وأجبروهم على التقهقر حتى حُصِرَتْ قوات تنظيم الدولة في مدينة الرقة وسط سوريا. التطورات في سوريا والمنطقة غيرت أيضًا من سياسة حزب العمال الكردستاني الذي أصبح أكثر ثقة، ورفع سقف توقعاته وآماله نتيجة الوضع السوري، خاصة بعد حصار كوباني عام ٢٠١٤ التي أصبحت رمزًا قوميًا للأكراد من أقلية مستضعفة إلى قوة تتصدى عسكريًا لتنظيم مصنف إرهابيًا وأثبتت فعالية المقاتلين الأكراد.

أما عن كوباني في عين تركيا، فقد واجهت تركيا تلك المعركة بحالة من التأهب الأمني في حال طالت المعركة حدود أو أمن تركيا. وبالنسبة لتركيا كانت كوباني معركة أعداء؛ فهي تعادي الطرفين: تنظيم الدولة والأكراد، وتضعهما في خانة الإرهاب. وتعليقًا على معركة كوباني صرح رئيس الحكومة التركية أحمد داوود أوغلو بأن تركيا ستسعى بكل ما يمكن لعدم سقوط المدينة في يد تنظيم الدولة. وهو تصريح تلا تهديد أوجلان بأن سقوط كوباني يعني نهاية السلام التركي الكردي.

تصريحات أوجلان وأوغلو دفعت رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي صالح مسلم إلى طلب المساعدة التركية، ولكنها مساعدة لم تتم بسبب تعارض رؤى الطرفين؛ فتركيا اشترطت على مسلم أن يعارض ويعمل

على إسقاط النظام السوري، وأن ينضم أكراد سوريا إلى الجيش السوري الحر ويتخلوا عن مشروع الحكم الكردي الذاتي في سوريا، وهو ما رفضه مسلم بكل تأكيد.

في عام ٢٠١٥ أثرت الانتخابات على موقف العدالة والتنمية تجاه الأكراد، حيث أدى فشل السلام مع الأكراد إلى ضعف موقف العدالة والتنمية في الانتخابات وخسارة الأغلبية المطلقة في البرلمان للمرة الأولى في تاريخه. استمرار أكراد سوريا في حصد المكاسب دفع حزب العمال الكردستاني إلى التخلي عن المفاوضات مع الحكومة واتباع سياسة عسكرية مشابهة لسياسة أكراد سوريا بهدف فرض سيطرته على المناطق الكردية في جنوب شرق تركيا. ومع التصعيد العسكري بين الجانبين تصاعد الخطاب الانتخابي المعادي للأكراد أيضًا، لدرجة أن حزب العدالة والتنمية ربح الانتخابات المبكرة التي جرت في نوفمبر ٢٠١٥ وتحالف مع الحركة القومية اليمينية المناهضة للأكراد.

في يونيو ٢٠١٥ نجحت وحدات حماية الشعب الكردي في الاستيلاء على مدينة تل أبيض ذات الموضع الإستراتيجي، وبذلك اتصلت ٣ نقاط كردية ببعضها في الداخل السوري. ذلك النجاح كان ضربة قوية لتنظيم الدولة، لكنه في الوقت نفسه زاد من مخاوف الحكومة التركية. هذه النجاحات المستمرة لفتت انتباه الغرب إلى الأكراد كأداة مهمة في محاربة تنظيم الدولة، واتسعت رقعة منطقة روجافا لتأخذ الحيز الأكبر من سوريا مقارنة بالنظام السوري وتنظيم الدولة.

الكيان السياسي الجديد سُمِّيَ بفيدرالية شمال سوريا الديمقراطية، ونجح في الحصول على مزيد من الدعم والشركاء. واستغل الأكراد تلك الانتصارات والدعم الدولي ليطرحوا فكرة تأسيس دولة كردية أو حكم ذاتي لأكراد سوريا في تصور ما بعد الحرب أو ما بعد بشار الأسد. هذه التطورات تعد كارثية وخطيرة بالنسبة للجانب التركي، خاصة وأن تركيا تنظر للأكراد بعين واحدة حتى وإن كانوا أكراد سوريا أو العراق، فكلهم في نظرها يشكلون خطرًا واحدًا على أمنها القومي. ومن هنا ردت تركيا على وجود الأكراد على حدودها بشن عدة عمليات عسكرية في ٢٠١٦ و٢٠١٧ و٢٠١٨ و٢٠١٩ على مواقع محورية بالنسبة لأكراد سوريا مثل عفرين[٤٦].

أحد الأبعاد الخطيرة للأزمة السورية على تركيا وتعاملها مع الأكراد هو وجود حوالي ٤ ملايين لاجئ سوري داخل تركيا وتساهل تركيا في الحدود بينها وبين سوريا بغرض مساعدة المعارضة، الأمر الذي سمح بتسرب عناصر غير مرغوب فيها داخل البلاد. تلك السياسات الخارجية تثير غضب المواطنين الأتراك في الداخل خاصة مع تدهور الأوضاع الاقتصادية، حيث يعتقد البعض أن اللاجئين يساهمون في زيادة العبء الاقتصادي على تركيا وهو ما يعد دافعًا مهمًّا لأردوغان لتغيير سياساته إزاء الأزمة والمعارضة السورية بغرض تأمين فوزه في الانتخابات وعدم خسارة أي أصوات انتخابية. ولذلك عرض أردوغان مقترح المنطقة الآمنة التي تسعى تركيا لتحقيقها على حدودها مع سوريا، التي ستحقق لتركيا هدفين في آن: التخلص من

46 Vox: "How the Kurds became a key player in Syria's war", *YouTube*[Video], https://bit.ly/3awBm59, 12 March 2020, Accessed on 15 April 2021.

التمركز الكردي على الحدود، والتخفيف من عبء اللاجئين بهدف استرضاء الناخبين ومساعدة الاقتصاد التركي على التعافي. ويرى البعض أن ثمة دافعًا آخر وراء رغبة الحرية والعدالة في توطين اللاجئين السوريين في شمال سوريا وهو إعادة هندسة المنطقة ديموغرافيًّا بهدف محو وجود الأكراد بها وإنهاء فكرة تأسيس دولة أو حكم ذاتي كردي حتى في مرحلة ما بعد الحرب[٤٧].

وعمومًا فإن الأزمة السورية شكلت عامل ضغط على قضية متشابكة وحساسة بالفعل، فالمكاسب الكردية في سوريا تزيد من تخوفات الحكومة تجاه تكوين مركز قوة كردي على حدودها. ومن جانب آخر فإن تلك المكاسب أدت بالأكراد في الداخل التركي إلى الشعور المتزايد بالقوة وتبني تصورات متضخمة عن مدى تأثيرهم. كما أن المتغيرات الكردية في سوريا جعلت حزب العدالة والتنمية يعيد ترتيب أولوياته فيما يتعلق بسياسته الخارجية، حيث أصبح الهدف الرئيس لتركيا التضييق على أكراد سوريا لمنعهم من إقامة حكم ذاتي على الحدود معها. كما سببت المتغيرات الكردية انعكاسات داخل حزب العدالة والتنمية وحكومته وذلك باستقالة رئيس الوزراء أحمد داوود أوغلو من منصبَيْه الوزاري والحزبي في مايو ٢٠١٦؛ بسبب اختلافه مع أردوغان في كيفية تناول الملف الكردي وخلافهما أيضًا على أمور أخرى[٤٨].

٣) العمليات العسكرية التركية في الداخل السوري:

العديد من المتغيرات الإقليمية جعلت تركيا في وضع من العزلة. تلك المتغيرات كانت ميل كفة النظام السوري بسبب تدخل روسيا وتصالح واشنطن مع حقيقة رجحان كفة الأسد وفشل تركيا في إقناع الولايات المتحدة التخلي عن الأكراد. وفي محاولة لمواجهة تلك العزلة الإقليمية اتبعت تركيا سياسة برجماتية وبدأت في تبديل مواقفها تجاه الأزمة السورية وابتعدت عن الولايات المتحدة مقابل التقرب من روسيا. وكانت أولى خطواتها الاعتذار لموسكو عن إسقاط الطائرة الروسية وإقرارها بأن الإطاحة بالأسد لم يعد أولوية بالنسبة لسياسة تركيا الخارجية. فترجمت تركيا سياستها الجديدة في عمليات عسكرية ثلاث هي: درع الفرات، غصن الزيتون، نبع السلام.

47 Bathke, Benjamin. "What's behind Erdogan's proposed 'safe zone' for Syrian refugees", *Info Migrants*, https://bit.ly/3z16S5X, Accessed on: May 31, 2021.

48 Hoffman. Op.cit.

خريطة رقم (٢) العمليات العسكرية التركية في سوريا[٤٩]

بدأت عملية درع الفرات في أغسطس ٢٠١٦ بهدف رسمي مُعلن هو القضاء على تنظيم الدولة، وبهدف حقيقي مُضمر وهو منع أكراد سوريا من ترسيخ سيطرتهم في كوباني وعفرين. ولقد انتقدت روسيا العملية بشكل رسمي، وبالرغم من ذلك استمرت العملية دون اعتراض من الجانب السوري، وانتهت في مارس ٢٠١٧ بسيطرة تركيا على مناطق في شمال غرب سوريا، وبالفعل منعت الأكراد من الوصول إلى كوباني وعفرين، لكن تحت الضغوطات الأمريكية اضطرت تركيا إلى إنهاء العملية قبل تحقيق كل أهدافها العسكرية.

أما عملية غصن الزيتون: فقد شاركت تركيا كل من روسيا وإيران في رعاية مفاوضات النظام السوري والمعارضة السورية، وتوصلوا لاتفاق لوقف إطلاق النار، لكن النظام السوري انتهك الاتفاق مرارًا بمباركة روسيا مما حقق للنظام السوري مكاسب عسكرية كبيرة. لذلك وبالمقابل منحت روسيا تركيا الضوء

٤٩ محمد السعيد: "الحرب التركية – السورية الباردة: هل نجحت عملية نبع السلام؟"، ميدان، https://bit.ly/36yKWSu، تاريخ النشر: ٩ سبتمر ٢٠١٩، تاريخ الدخول: ١٠ نوفمبر ٢٠٢٠.

الأخضر لتواصل عملياتها ضد أكراد سوريا، فأطلقت تركيا عملية غصن الزيتون في يناير ٢٠١٨ بهدف إكمال أهداف عملية درع الفرات وإحكام السيطرة على الجزء السوري المتاخم للحدود التركية.

الولايات المتحدة الأمريكية تحت قيادة دونالد ترامب كانت قد أعلنت أن الإطاحة بالأسد ليست من أولوياتها. ولكن ذلك الموقف سرعان ما انعكس في أبريل ٢٠١٧ بسبب استخدام النظام للأسلحة الكيميائية، فردت واشنطن على ذلك بتوجيه ضربة عسكرية إلى سوريا، كما شددت واشنطن موقفها الصارم تجاه إيران وأمدَّت أكراد سوريا بالأسلحة للقتال ضد تنظيم الدولة (داعش) رغم اعتراض تركيا على ذلك. في الوقت نفسه واجه حزب العدالة والتنمية ضغوطات داخلية تمثلت في خسارة الحزب في كل البلديات الكبرى تقريبًا، بالإضافة إلى الاستياء الشعبي من وجود ٣,٥ ملايين لاجئ في تركيا، وهذا أضاف عنصرًا جديدًا لمشكلة الأكراد، وذلك أن تركيا بدأت تسعى لتوفير منطقة آمنة لتأمين الحدود ضد خطر أكراد سوريا، لكن أيضًا من أجل استخدام تلك المنطقة لإعادة توطين اللاجئين السوريين بهدف تخفيف الضغط عن تركيا[٥٠].

أعلن أردوغان في أكتوبر ٢٠١٩ اشتراك القوات التركية والقوات السورية في عملية عسكرية أطلق عليها اسم "نبع السلام". الدافع التركي وراء هذه العملية كان استعادة مناطق شرق الفرات وحتى أقصى شمال شرق سوريا من تنظيم الدولة (داعش) والأكراد وتأمين الحدود التركية ضدهما، ولقد نتج عن تلك العملية تغيير كبير في موازين القوى بعد انسحاب القوات الأمريكية وخسارة الأكراد لمساحات كبيرة من الأراضي التي كانت تحت سيطرتهم لصالح القوات التركية.

وفي الشهر نفسه حدث اتفاق تركي – أمريكي يقضي بوقف العملية العسكرية التركية لمدة ٥ أيام من أجل انسحاب قوات سوريا الديمقراطية من المنطقة الآمنة، لحقه اتفاق تركي – روسي مشابه نتج عنه تمديد وقف إطلاق النار حتى تكمل قوات سوريا الديمقراطية انسحابها بعيدًا عن المنطقة الحدودية، وبذلك يكون حزب العدالة والتنمية قد نجح في دفع الأكراد إلى الانسحاب وبموافقة كل من واشنطن وموسكو. لكن ذلك لم يكن انتصارًا خالصًا، حيث اضطرت تركيا إلى قبول سيطرة روسيا والنظام السوري على الخط الحدودي الذي انسحب منه الأكراد. سياسات تركيا سببت لها خسائر على جبهات أخرى تمثلت في خسارتها للمعركة الإعلامية بسبب عملياتها العسكرية ضد وحدات حماية الشعب الكردي الذي يحظى بسمعة طيبة في الغرب، كما خسرت علاقاتها العامة مع مؤسسات سياسية كالكونجرس الذي شرع في توقيع عقوبات على أنقرة. كما حظرت دول أوروبية توريد الأسلحة إلى تركيا[٥١].

- دور الأطراف الثالثة في القضية الكردية:

أبرز الأطراف الإقليمية المتأثرة بمشكلة الأكراد هي العراق وسوريا وإيران، وتشترك الدول الثلاثة مع تركيا في رفضها وجود تمثيل كُردي رسمي، رغم إن الحكم الكردي الذاتي في العراق أصبح أمرًا واقعًا على

٥٠ "العثمانية القديمة: سياسات تركيا حيال سوريا والعراق"، مجلة السياسة الدولية، ص ١٥٧.

٥١ "السياسة التركية في المنطقة العربية والعالم"، مجلة السياسة الدولية، ص ١١٣.

أية حال. تختلف الدول التي يتمركز بها الأكراد فيما بينها بخصوص السياسات والمصالح المتضاربة، وهو ما يؤثر على تفاعلاتها فيما يتعلق بالمسألة الكردية لتأخذ أشكالًا متعددة. ولكن لا ريب أن القضية الكردية تمثل ورقة ضغط متبادلة في كثير من الأحيان بين تلك الدول.

١) العراق:

بالنسبة للعراق، اعتبرت تركيا قيام كردستان خطرًا على أمنها القومي، وبدأت سياستها تجاه ذلك بالوقوف إلى جانب الحكومة المركزية العراقية، حيث وُقِّعَت اتفاقية للتعاون في مجال التدريب العسكري عام ٢٠٠٦ من أجل مواجهة تنظيم الدولة (داعش) في العراق، وجددت عام ٢٠١٤. لكن بدأت نظرة تركيا تتغير نحو إقليم شمال العراق باعتباره منطقةً سياسيةً مستقرةً نسبيًّا وسط سيولة الأوضاع السياسية في باقي المناطق العراقية، وهو ما يفيد الجار التركي في نقطتين: عقود النفط التي تستفيد أنقرة من عائداتها، وتأمين الحدود كون الإقليم يشكل منطقةً عازلةً بين تركيا ومناطق الاضطرابات[٥٢]. خصوصًا بعد الخلافات التي جدت على علاقات أكراد العراق بأكراد سوريا. وتستند سياسة أنقرة تجاه العراق إلى مصلحتين أساسيتين: أولهما الحفاظ على السلامة الإقليمية، وثانيهما محاربة حزب العمال الكردستاني الذي يستعمل مقاتلوه المناطق الجبلية على الحدود العراقية مركزًا لعملياتهم العسكرية. وترى أنقرة أن ضعف الحكومة المركزية العراقية سيؤدي بدوره إلى زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة وهو ما يهدد بقيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق، وبالتالي يهدد بإمكانية قيام الشيء نفسه في تركيا، ولذلك تحاول إبقاء العلاقات متوازنة بين الطرفين قدر الإمكان[٥٣].

وبشكل عام نجد أن الموقف التركي تحول تمامًا بالنسبة لموقف تركيا من كردستان العراق والنظام السوري. في الوقت نفسه الذي تواجه فيه الحكومة التركية أكراد سوريا وتركيا بشكل عسكري، تحافظ على علاقة شراكة مع أكراد العراق وإقليم كردستان العراق الذي كانت تعتبره مصدر تهديد في الماضي[٥٤].

٢) الاتحاد الأوروبي:

بداية احتكاك الاتحاد الأوروبي بالقضية الكردية في تركيا جاءت مع رغبة تركيا في الانضمام للاتحاد الأوروبي منذ عقود، لتشكل المشكلة الكردية عقبةً في وجه ذلك الهدف بسبب انتهاكات حقوق الإنسان والمشكلات التي تنتج عن تعامل الحكومات التركية مع الأكراد، وهو ما يتعارض بشكل مباشر مع معايير كوبنهاجن المطلوب استيفائها للموافقة على انضمام الدول إلى الاتحاد الأوروبي.

مع قدوم أردوغان إلى السلطة كان حزب الحرية والعدالة لا يزال محتفظًا بهدف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. لكن مع تطور الأحداث لم يعد ذلك أحد أهم أهداف الحكومة التركية بعد الآن. فبدلًا من ذلك

٥٢ سعيد الحاج: "تركيا والأكراد: ضرورات الداخل وتطورات الإقليم"، مرجع سابق.

٥٣ "سياسات تركيا تجاه الأرمن والأكراد"، مجلة السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ١٧٣: ١٧٤.

54 Todorova, Antonia. Op.cit, p.115.

يريد أردوغان أن يصنع من تركيا دولة قوية تمارس تأثيرًا وتلعب دورًا محوريًّا في المنطقة بدلًا من مجرد اتباع الاتحاد الأوروبي. وتختلف أوروبا مع أردوغان في كثير من سياساته الداخلية والخارجية خصوصًا وأن أردوغان يأتي من خلفية إسلامية.

بالنسبة للأكراد فإن الاتحاد الأوروبي يُعْتَبَرُ أحد أهم أماكن تمركز الأكراد في الخارج منذ فترة طويلة. ويستنكر أردوغان على كثير من الدول الأوروبية استضافتهم لأنشطة سياسية ومؤتمرات وأشخاص يعتبرهم حزب العدالة والتنمية انفصاليين أو إرهابيين.

في عام ٢٠١٥ ندد الاتحاد الأوروبي بأعمال العنف الداخلية التي جرت بين حزب العمال الكردستاني والأمن التركي، التي أسفرت عن سقوط آلاف القتلى. وقد اكتفى الاتحاد الأوروبي بالتنديد فقط؛ وذلك بسبب ما تشكله أزمة اللاجئين من ضغط على مواقفه تجاه الحكومة التركية.

في أكتوبر ٢٠١٩ عقد مجلس الأمن اجتماعًا طارئًا مغلقًا بناء على طلب الدول الأوروبية لبحث العمليات العسكرية التي نفذتها تركيا شمال شرقي سوريا، وتحديدًا عملية نبع السلام. ونددت دول أوروبية كبرى بالعمليات العسكرية التركية كان أبرزها فرنسا وألمانيا. وقد اتخذت دول الاتحاد الأوروبي قرارًا في أكتوبر ٢٠١٩ بوقف مبيعات السلاح الجديدة من حكومات الاتحاد الأوروبي إلى حكومة أنقرة؛ على خلفية عملياتها العسكرية في سوريا، وهو ما اعتبروه انتهاكًا لقرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار.

لكن على الجانب الآخر فإن لدى تركيا أوراق ضغط مهمة فيما يتعلق بالقضية الكردية، أبرزها ابتعاد حزب العدالة والتنمية عن هدف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بسبب تعارض معايير كوبنهاجن مع سياساته وتأمين مصالحه. فحكومة حزب العدالة والتنمية تعتمد أساليب مع معارضيها من الأكراد لا تتماشى أبدًا مع المعايير الأوروبية، ومن هنا تفضل تركيا الاستمرار في سياساتها بدلًا عن التنازل من أجل الانضمام للاتحاد الأوروبي. وبذلك فإن الاتحاد الأوروبي لم يعد في استطاعته فرض الضغوط نفسها التي كان يمارسها على الحكومات التركية السابقة.

ورقة ضغط أخرى في غاية الأهمية هي أزمة اللاجئين وخطر تنظيم الدولة (داعش). فعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي أدان العمليات العسكرية، فإن خلق منطقة آمنة على الحدود السورية لتوطين ٣ ملايين لاجئ يصب في مصلحة أوروبا؛ إذ إن حكومة أردوغان لوحت بأن عبء اللاجئين على الداخل التركي يزداد وبذلك فإنه سيوجه اللاجئين إلى أوروبا، وهو ما لا تريده الدول الأوروبية. كذلك فإن المنطقة الآمنة ستضعف من وجود تنظيم الدولة (داعش) وتقلل من خطرها على كل الأطراف، ومن هنا فإن الاتحاد الأوروبي يتعرض لضغط تُسَبِّبُهُ أزمة اللاجئين، وهذا الضغط يمنعه من إبداء رد فعل حازم حيال الانتهاكات التركية، إذ لا يوجد بديل آخر لحل مشكلة اللاجئين[٥٥].

٥٥ "تركيا والاتحاد الأوروبي: حدود التباعد والتقارب"، مجلة السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ١٣٠: ١٣١.

٣) الولايات المتحدة الأمريكية:

دور الولايات المتحدة في قضية الأكراد ظهر بشكل أوضح مع الأزمة السورية. في بداية الأزمة لم يمارس أوباما تدخلًا كبيرًا إزاء سوريا، ولكن مع رئاسة دونالد ترامب اختلف المشهد بعد قرار أمريكا تنفيذ عمليات عسكرية وتطبيق عقوبات اقتصادية على نظام الأسد بسبب شنه هجومًا بالأسلحة الكيماوية على المدنيين. ترامب كانت له أهداف أخرى من التدخل في سوريا هي محاصرة النفوذ الإيراني ومحاربة الإرهاب واحتواء الدور الروسي في الشرق الأوسط.

في إطار مواجهات القوات الكردية لتنظيم الدولة (داعش) في شمال سوريا، وبعد رفض تركيا مساندة الأكراد، وفرت الولايات المتحدة الدعم العسكري والتدريب للقوات الكردية، وكانت هذه أهم نقط الخلاف بين واشنطن وأنقرة.

في أكتوبر عام ٢٠١٩ أقرَّت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على أفراد ومؤسسات تركية عقب عملية نبع السلام. وفي أكتوبر من العام نفسه بعد مكالمة هاتفية دارت بين الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب والرئيس أردوغان، أعلن ترامب سحب القوات الأمريكية من سوريا مدعيًا أن الولايات المتحدة لم تَعِدِ الأكراد بحمايتهم إلى الأبد.

قرار ترامب سمح بتوغل القوات التركية بشكل أكبر في شمال سوريا بهدف إضعاف وحدات حماية الشعب الكردية وإنشاء المنطقة الآمنة التي يريدها أردوغان. الانسحاب الأمريكي غير شكل المشهد الإقليمي بالكامل، فغياب القوة الأمريكية يعني أن قوةً أخرى يجب أن تحتل مكانها، كما أن تخلي الولايات المتحدة عن الأكراد أدى بهم إلى البحث عن داعم آخر، وأفضل خيار في تلك المرحلة كان النظام السوري نفسه، مما يزيد من تعقيدات المشهد وتضارب مصالح الأطراف فيه[٥٦].

رغم إعطاء ترامب الضوء الأخضر للعمليات السورية، فإن الكونجرس وأعضاء الحزبين الجمهوري والديمقراطي استنكروا الانسحاب الأمريكي، حيث اعتبروا العمليات التركية عدوانًا على الأراضي السورية وإضعافًا للقوات الكردية التي تواجه تنظيم الدولة (داعش).

الانسحاب الأمريكي لم يَكُنْ مُرضيًا تمامًا للجانب التركي؛ فقد قرر الرئيس ترامب الاحتفاظ بجزء من شمال شرقي شوريا بهدف حماية حقول النفط بالتعاون مع قوات سوريا الديمقراطية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وهو ما لا يتماشى مع المصالح التركية، خاصة مع إعلان الولايات المتحدة أن عائدات النفط ستعود إلى قوات سوريا الديمقراطية حليفة حزب العمال الكردستاني[٥٧]. لكن تركيا حاولت استغلاله على

56 Vox: " Why Turkey is invading Syria", *YouTube* [Video], https://bit.ly/3sJJeqe, 31 October 2019, Accesse on 15 April 2021.

٥٧ "العلاقات الأمريكية – التركية.. من التحالف الإستراتيجي إلى التأزم"، **مجلة السياسة الدولية**، مصر، العدد ٢١٩، السنة السادسة والخمسون، يناير ٢٠٢٠، ص ١٢٤: ١٢٦.

أية حال مستهدفة أمرين: إقامة شبكة من التحالفات تدعم أهدافها المتغيرة من تأكيدها على ضرورة رحيل الأسد إلى إقامة المنطقة الآمنة على الحدود مع سوريا، وذلك بعد تقربها من روسيا وإيران على حساب شراكتها مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. بالإضافة إلى رغبة تركيا في تمثيل حلف الناتو لتحل محل الولايات المتحدة. ولذلك أكد أردوغان مرارًا في خطاباته أن تركيا جزءٌ من حلف الناتو، وعمل على طمأنة الجانب الأمريكي بأن تركيا ستحافظ على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة. من ناحية أخرى فإن انسحاب القوات الأمريكية لا يساوي اختفائها من المشهد السوري. الانسحاب الأمريكي كان يهدف إلى تحويل توازن القوى لصالح الولايات المتحدة، وهو ما يتطلب إضعاف دور روسيا وإيران. في هذه الحال تصبح تركيا الخيارَ الأفضلَ، ولذلك تراجعت الولايات المتحدة عن دعمها للأكراد[٥٨].

في أكتوبر ٢٠١٩ ظهر جو بايدن في مقطع مصور يعبر عن دعمه للمعارضة في تركيا وينتقد انسحاب ترامب من الحدود السورية التركية. وفي نوفمبر ٢٠٢٠ تحول جو باين من مرشح رئاسي إلى رئيس الولايات المتحدة بعد فوزه على ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠٢٠. فيما يتعلق بالأكراد فقد اختلفت مواقف بايدن السابقة؛ ففي التسعينات وفي أثناء وجوده بمجلس الشيوخ ساند دعوات انسحاب تركيا من كردستان العراق ودعوات المصالحة بين الحكومة وحزب العمال الكردستاني. لاحقًا وبصفته نائبًا للرئيس أوباما دعمت واشنطن قوات حماية الشعب الكردي في كوباني، فضلًا عن زيارته لأكراد العراق أكثر من عشرين مرة خلال توليه منصب نائب الرئيس، وانتقاده صدام حسين بسبب تعامله العنيف مع الأكراد[٥٩].

خاتمة:

تناولت الدراسة أزمة الأكراد وسياسة حزب العدالة والتنمية تجاه القضية محليًّا وإقليميًّا. وسعت الدراسة إلى توفير إجابة عن سؤال رئيس هو: ما مدى تأثير سياسة الدولة التركية من خلال حزب العدالة والتنمية على القضية الكردية؟ وذلك من خلال التعريف بالأكراد وقضيتهم وتاريخهم في تركيا، واستعراض محطات العدالة والتنمية في التعامل مع قضيتهم وحلمهم القومي بالحصول على وطن يخصهم.

لقد مرت العلاقة بين حزب العدالة والتنمية باعتباره سلطةً حاكمةً وبين الأكراد بمراحل مختلفة سواء داخليًّا أو خارجيًّا. في العقد الأول من حكم العدالة والتنمية كانت الأمور بين طرفي النزاع الكردي – التركي مستقرةً نسبيًّا، ونجح الحزب الحاكم في تحقيق التفاعل الإيجابي والمتوازن مع قضية الأكراد. لكن الأحداث الداخلية والخارجية غيرت في شكل ذلك التفاعل لينتهي الوضع في شكل معقد ومتوتر.

٥٨ أحمد خليفة: "العلاقات التركية – الأمريكية في شرق المتوسط: القضايا والأدوار"، **مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر**، (دراسة قيد النشر).

59 Erdemir, Aykan. "Joe Biden will be America's most pro-Kurdish president" *Foundation for Defense Democracies*, https://bit.ly/30NqBtJ, Accessed on 12 November 2020.

أبرز العوامل التي ساهمت في ذلك التغير -أو ربما التدهور- هو الأزمة السورية وما نتج عنها من تغيير في سياسة حزب العدالة والتنمية إقليميًّا من صفر مشاكل مع الجوار إلى سياسة العمق الإستراتيجي. أما العوامل الداخلية فهي ذاتها العوامل التي أجَّجَت القضية الكردية عبر التاريخ التركي المعاصر، وهي وضع السلطة السياسة القضيةَ الكرديةَ في خانة الخطر والتهديد، دون السماح برؤية القضية بعين أي تصور بديل يُيَسِّر طريق حلها. فيما يتعلق بالعدالة والتنمية تحديدًا فالحزب وضع القضية الكردية على رأس قائمة أولوياته، لكنه لم ينجح في إتمام أي حل راديكالي للقضية الكردية. إضافة إلى أن البيئة الإقليمية والمحلية ازدادت تعقدًا بالنسبة للحزب إلى أن أصبح حل المشكلة الكردية يأتي متعارضًا مع مصالح الحزب متمثلًا في زعيمه ورئيس تركيا رجب طيب أردوغان.

بالإضافة إلى تصميم الأكراد على التمسك بسقف معين من المطالب دون محاولة المساومة داخليًّا. بل بدلًا عن ذلك ساهم حزب العمال الكردستاني في إبقاء مفاتيح الحل العسكري حاضرة، كما أنه فَضَّلَ الاعتماد على حلفاء إقليميين لتحصيل أهدافه بدلًا من السعي لإتمام عملية السلام داخليًّا.

لقد خلصت الدراسة إلى أن القضية الكردية تُمثل معادلة صعبة في ظل حكم العدالة والتنمية، فصاحبها انعكاسات على كل الأصعدة سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية. فبمرور السنين ازدادت مشكلة الأكراد حدة وتفرقت تكتلاتهم السياسية بين دول مختلفة، حتى إن الأكراد أنفسهم أصبحوا يتمترسون في جبهات متعارضة تحت ضغط أوضاع محلية وإقليمية متصاعدة الحدة والتأثير. وحزب العدالة والتنمية يخضع كذلك لضغوط مشابهة رأيناها في تأرجح سياسته تجاه الأكراد ودول المنطقة حتى اتصفت بالبرجماتية.

والآن من المنتظر أن يبدأ فصل جديد في المشكلة الكردية بتغير منصب رئيس الولايات المتحدة والمستجدات الإقليمية والمحلية التي تواجهها الأطراف المختلفة في ضوء تطور الأوضاع السورية، ولكي تتجاوز تركيا تعقيدات المشهد ولكي ينجح حزب العدالة والتنمية في الاستمرار بمسيرة الانتعاش الاقتصادي وبناء دور إقليمي بارز، يجب أن تعمل الحكومة التركية والأطراف الكردية على التوصل إلى حل سلمي للأزمة بالتعاون مع ممثلين شرعيين للأكراد، حل يضمن للجميع قدرًا من المكاسب في مقابل تنازلات لا بد منها لتجنيب الأكراد وأنقرة التعرض لمزيد من الخسائر الاقتصادية والسياسية والعسكرية. خاصة أن حزب العدالة والتنمية كان قد قطع شوطًا لا مثيل له في التعاطي الإيجابي مع الأزمة الكردية ووصل إلى أبعد نقطة ممكنة في مفاوضات السلام حتى عام ٢٠١٥، فاستقرار الأوضاع الإقليمية والابتعاد عن الحلول العسكرية هو الخيار الأمثل لتركيا لكي تحافظ على أمنها بكل مستوياته، خصوصًا أن الخيار العسكري أثبت عدم كفاءته في حل مشكلة الأكراد على مدار نحو قرن.

صادر عام ٢٠٢٣ عن مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر

الآراء الواردة بالدراسة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، ويمنع نقل هذه الدراسة أو نسخها أو ترجمتها أو أي جزء منها إلا بإذن مسبق من المركز

info@arkansrp.com

أركـان للدراسات والأبحاث والنشر

Arkan for Studies Research and Publishing